

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧٣١١

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان (أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيد أويارسابال
	الأردن السيد عميش
	تشاد السيد مانغارال
	جمهورية كوريا السيد أوه جون
	رواندا السيد ندوهونغيريهي
	شيلي السيد أولغوين سيغاروا
	الصين السيد وانغ مين
	فرنسا السيد دولاتر
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1462251 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد ينس أندرس تويبرغ - فراندزن، الأمين العام المساعد المؤقت للشؤون السياسية؛ والسفير أرطغرل أبابكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ والسفيرة هايدي تاغليافيني، ممثلة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسفيرين أبابكان وتاغليافيني، اللذين ينضممان إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد تويبرغ - فراندزن.

السيد تويبرغ - فراندزن (تكلم بالإنكليزية): ستركز إحاطتي الإعلامية اليوم على مسألتين محددتين: التطورات السياسية في أوكرانيا وآخر المستجدات المتعلقة بالتراع في الجزء الشرقي من البلد. وسوف أقدم أيضا عرضا موجزا يتضمن أحدث المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بأوكرانيا.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت أوكرانيا انتخابات نيابية مبكرة. وعلى الرغم من أن التصويت لم يجر في شبه جزيرة القرم وفي بعض المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين في دونباس، فقد أجريت الانتخابات في بقية أنحاء أوكرانيا على نحو رحب به مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أنه يمثل تمسكا بالالتزامات الديمقراطية إلى حد كبير. وبالأمس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات النتائج الرسمية للانتخابات.

ولا تزال المناقشات جارية بهدف تشكيل الحكومة. ويحدونا الأمل في أن يلتزم التحالف الرئيسي بتنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية الشاملة التي تعهدت بها السلطات الأوكرانية على وجه الاستعجال. ومن الواضح أن قدرة التحالف الرئيسي على العمل بصورة بناءة إلى جانب كتلة المعارضة الرئيسية ستكون هامة أيضا لصون وحدة أوكرانيا واستقرارها. ونأمل أيضا في الشروع فورا في إجراء حوار وطني شامل من أجل إعادة بناء التماسك والتصدي لجميع المسائل الوطنية الأساسية المعلقة.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى المتمردون في دونيتسك ولوغانسك انتخابات هناك، في تحد للحكومة الأوكرانية. وقد أعرب الكثيرون في المجتمع الدولي عن استيائهم منها، بمن في ذلك الأمين العام. وأدانت السلطات الأوكرانية هذه الانتخابات لكونها خارج إطار الدستور والقانون الأوكرانيين. وفي أعقاب الانتخابات، شارك المتمردون في الإدلاء بالتصريحات المؤججة للمشاعر، إذ أعلنوا عن استقلالهم عن أوكرانيا بحكم الواقع، بل هددوا بتوسيع نطاق الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم. وتم الإعلان أيضا عن التعبئة الكاملة، بما في ذلك إنشاء الجيوش وقوات الأمن المحلية. وفي استجابة لذلك، اقترح الرئيس بوروشينكو أن يلغي البرلمان قانونا ينص على منح المزيد من الاستقلال الذاتي

على مدى ثلاث سنوات للمناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، أو منحها مركزاً استثنائياً في إطار الوفاء بأحد المبادئ الرئيسية لبروتوكول مينسك. وأعلن رئيس الوزراء ياتسينيوك أيضاً، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عن وقف المعاشات التقاعدية والإعانات المقدمة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. واعتباراً من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تجددت أعمال

القتال في شرق البلد، الأمر الذي قد يزيد الانتفاص من اتفاق مينسك. وفي الوقت الراهن، فإن الحالة الأمنية في دونيتسك ولوغانسك أصبحت تشبه تقريباً فترة التصعيد السابقة مباشرة لوقف إطلاق النار المبرم في ٥ أيلول/سبتمبر. وفي سياق الإشارة إلى تهديدات تتسم بالمصادقية من جانب زعماء المتمردين بأنهم قد يشنون هجوماً جديداً، أمر الرئيس بوروشينكو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بتعزيزات إضافية للجيش في بعض المدن الرئيسية في شرق وجنوب أوكرانيا. وإذ يكرر الرئيس التأكيد على أن كييف لا ترى أي حل عسكري للتراع الدائر، وأنه لا يسعى إلى استعادة المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون بالقوة، فقد أعلن أن هدفه الرئيسي هو حماية إقليم أوكرانيا من أي توغلات جديدة.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، وخصوصاً في ليلة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن العمليات العدائية قد بلغت أسوأ حالاتها خلال بضعة أشهر، وأنه جرى تبادل شديد لإطلاق المدفعية والقصف في دونيتسك والمناطق المحيطة بها. وأبلغ عن مستوى مماثل من القتال اليوم. ولا تزال تُزهق الأرواح يومياً، بما في ذلك اثنان من تلاميذ المدارس، نتيجة للقصف في دونيتسك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويأتي اشتداد حدة القتال في ظل تقارير دورية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدفق قوافل كبيرة من الأسلحة الثقيلة والذبابات والقوات إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون. وفي هذا الصدد، فمما لا شك فيه أن

الفشل في تأمين الحدود الروسية - الأوكرانية يشكل عاملاً لا يزال يعوق الطريق نحو السلام. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الإنسانية تواصل تدهورها في أجزاء من دونباس. ومن المتوقع أن يرتفع عدد المشردين داخلياً مع بداية ظروف الشتاء القاسية. وإذا كان هناك عودة إلى القتال على نطاق واسع، فيمكن للأرقام أن تزداد تزايداً مطرداً.

في الوقت الذي كان السفير أباً كان سيقدم إحاطة إلى الأعضاء. عمزید من التفصيل عن الحالة على أرض الواقع، ثمة أمر واضح - إن وقف إطلاق النار في ٥ أيلول/سبتمبر يقع تحت ضغط مستمر وخطير. إذا استمرت الأعمال العدائية السائدة، فيمكن أن تصبح اتفاقات مينسك بلا شك في خطر. ولم تُقرر مواعيد المشاورات الإضافية لمجموعة الاتصال الثلاثية مع ممثلي المتمردين، على الرغم من أن الزعمين اللذين نصباً نفسيهما على جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبية، بحسب ما أشارت التقارير، لن يشاركا في المشاورات المستقبلية، بل سيعينا أشخاصاً أقل سلطة بدلاً منهما. وسيقدم السفير تاغليافيني المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة.

لكن، وفي حين أن هذه الاتفاقات كانت هشة وقد انتهكت في مختلف الجوانب، فمن الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه لم يتم أي من الأطراف بإلغائها من جانب واحد. ومؤخراً، كانت هناك بعض الخطوات الصغيرة رغم إيجابيتها، نحو التنفيذ، مثل الاجتماع الذي عقد بين الأركان العامة العسكرية الروسية والأوكرانية بشأن خط تعيين الحدود. وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في ذلك الوقت، إلا أن التقارير تفيد بأنه سوف يجري عقد اجتماعات لاحقة قريباً. ولا يزال ما قاله سلفي، الأمين العام المساعد فرنانديث - تارانكو، في إحاطته الإعلامية التي مؤخراً إلى هذا المجلس (انظر S/PV.7287)، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، صالحاً اليوم. يتعين على جميع الأطراف الفاعلة الوفاء بمسؤولياتها

قد يتأجج الصراع بهذه الطريقة لعدة شهور، بمعارك متفرقة ومنخفضة المستوى تتسم بفترات من زيادة الأعمال العدائية والخسائر الإضافية. في حين أن أيًا من الاحتمالين سيكون كارثيًا بالنسبة لأوكرانيا، فإن الاحتمال الثالث المثير للقلق هو الصراع المجدد أو طويل الأمد الذي من شأنه ترسيخ الوضع الراهن في جنوب شرق أوكرانيا لسنوات أو عقود عديدة قادمة.

وتقع على عاتقنا المسؤولية الجماعية لضمان ألا يترسخ أيًا من تلك السيناريوهات. والبديل الوحيد هو إنهاء القتال، حتى يتسنى لجميع الأوكرانيين إعادة بناء حياتهم في بلد مستقر وآمن، مع الحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. الطريق إلى ذلك الحل هو تحديد الالتزام من جانب جميع الأطراف المعنية باتفاقات مينسك والمسؤولية المشتركة عن تنفيذها الكامل والعاجل. تقف الأمم المتحدة أيضا على أهبة الاستعداد لدعم هذه العملية على أي نحو مناسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن الحالة الراهنة في أوكرانيا.

عملت بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا في جميع أنحاء أوكرانيا منذ نيسان/أبريل، ونفذت مهام مثل مراقبة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإثبات الوقائع وتقديم التقارير بهذا الشأن. وشملت ولايتها أيضا الحوار والتشاور، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وتم تصميم البعثة كبعثة مراقبين مدنيين بولاية سياسية وافقت عليها ٥٧ دولة مشاركة. وقد تكيفت بعثة الرصد الخاصة منذ البداية مع البيئة المتغيرة بسرعة.

ونحن نرحب بوثائق مينسك والجهود الرامية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار. مع ذلك، وفي الأيام الأخيرة، لا يزال

وإعادة تركيز جهودها نحو التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك، ويقع على عاتقنا جميعا مساعدتهم.

واصلت بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا عملها بتقديم تقارير موضوعية ومنتظمة عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، والعوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا في الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية، والجهود المبذولة لإيجاد حل للأزمة. وسيتم نشر التقرير الشهري السابع للبعثة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. في هذا الأثناء، تسعى البعثة لتمديد وجودها في البلد إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

وبوجود ما يقرب من مليون شخص تشرد بسبب هذا الصراع، داخل أوكرانيا ونزوحهم إلى البلدان المجاورة، تواصل الوكالات الإنسانية توسيع نطاق وجودها، والاستجابة للاحتياجات المتزايدة. تقود أيضا الأمم المتحدة عملية تقييم شاملة للانعاش وبناء السلام في المناطق المتضررة من الصراع التي تسيطر عليها الحكومة في شرق أوكرانيا؛ كما تشمل العملية مشاركة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. أخيرا، واستمررا لمساعي الأمين العام الحميدة، من المقرر أن يسافر وكيل الأمين العام فيلتمان إلى أوكرانيا مرة أخرى في المستقبل القريب، في انتظار تشكيل حكومة جديدة.

وفي الختام، فقد تجسد وعد التجديد والطاقة المتجددة من أجل حل مشاكل أوكرانيا، في الانتخابات البرلمانية المعقودة مؤخرا والمهددة بأن تطغى عليها الحالة الأمنية المتدهور في شرق البلد. ومع ذلك، فإن احتمال أنه سيتم تشكيل ائتلاف حاكم جديد ذات توجهات إصلاحية، يمكنه من تقريب البلد إلى طريق السلام والاستقرار، يوفر سبيلا للجميع لدعم أوكرانيا في الخروج من هذه الصراعات المنهكة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء احتمال العودة إلى القتال واسع النطاق، حيث إن هناك شكاً وعدم يقينٍ إزاء اتفاقات مينسك بشأن قدرة وقف إطلاق النار على الصمود. وبدلا من ذلك،

مستوى العنف في شرق أوكرانيا وخطر زيادة التصعيد مرتفعاً. وقد لاحظنا استمرار القتال في العديد من المواقع في مناطق لوغانسك ودونيتسك. وغالبا ما يصيب القصف المدفعي وقذائف الهاون المناطق السكنية، مما يتسبب في سقوط ضحايا في صفوف السكان المدنيين. وقد لاحظ مراقبونا في ثلاث مناسبات منفصلة قوافل شاحنات لا تحمل علامات، وأسلحة الثقيلة ودبابات في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

تشكل قدرة بعثة الرصد الخاصة على مراقبة تنفيذ وثائق مينسك، بما في ذلك رصد وقف إطلاق النار، تحديات أمنية وتشغيلية كبيرة بالنسبة للبعثة. وقد تطلب ذلك توسيع البعثة إلى أقصى حد وهو ٥٠٠ مراقب، وفقا لولايتنا وتألف البعثة حاليا من ٢٦٦ عضوا دوليا من ٤٢ دولة مشاركة. ينتشر ١٧٠ من هؤلاء في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

لقد تم التواصل مع جميع المشاركين في العملية المتعلقة بمذكرة مينسك وبروتوكولها، بمن فيهم فريق الاتصال الثلاثي، والسلطات الأوكرانية، وممثلون عن هيئات الأركان في أوكرانيا وروسيا المشاركون في مركز ماريوبول المشترك للمراقبة والتنسيق وممثلون عن مناطق من دونيتسك ولوغانسك. وأنا على اتصال منتظم مع زميلي السفير هايدي تاغليافيني. وسيتم إنشاء منطقة أمنية وخط اتصال حسب مذكرة مينسك يكونان بمثابة نقطة مرجعية لانسحاب الأفراد والمعدات العسكرية. ولا يزال يتعين إنجاز ذلك. المركز المشترك للمراقبة والتنسيق هو مبادرة ثنائية أوكرانية/روسية ومنفصلة تماما عن بعثة الرصد الخاصة، ولكن البعثة ستواصل بذل قصارى جهدها للمساعدة.

ومع ذلك، يلزم توافر الإرادة السياسية القوية لتمكين هذا الهيكل من مزاولة عمله. كما أن جزءا من تنفيذ اتفاقي مينسك يتمثل في تأمين الحدود الدولية بين أوكرانيا وروسيا. وتنتشر بعثة الرصد الخاصة على الحدود متى توفرت لها إمكانية الوصول وسمحت لها بذلك الحالة الأمنية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على زيادة استعداد لتوسيع رصدها للحدود. ويبلغ طول الحدود الخارجية عن نطاق سيطرة القوات الأوكرانية حوالي ٤٠٠ كيلومتر. ومن أجل زيادة قدرات الرصد، نشرت بعثة الرصد الخاصة مركبات جوية مدنية بلا طيار. ومنذ أن بدأت المركبات الجوية الطيران في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، واجهت أجهزة تشويش. وفي حالة واحدة، أطلقت عليها النيران.

وأود الآن أن أؤكد على الخسائر الكبيرة التي يتكبدها السكان المدنيون جراء الصراع. فهناك أكثر من ٤٣٠.٠٠٠ من المشردين داخليا في أوكرانيا، بما في ذلك أشخاص من القرم. وذلك يؤدي إلى تعميق الأزمة الإنسانية، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء.

وتوفر خطة الرئيس بوروشينكو للسلام ووثقتنا مينسك إطارا وخريطة طريق لاستقرار أوكرانيا وتعدديتها. وهيأت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر جوا جديدا وإيجابيا. وستواصل بعثة الرصد الخاصة تيسير الحوار على أرض الواقع من أجل خفض حدة التوترات وتشجيع تطبيع الحالة. وسيؤدي ذلك الحوار إلى تمكين المجتمع المدني والنساء.

ولا تزال البيئة الأمنية تشكل أحد العوائق الكبيرة. وتنسق بعثة الرصد الخاصة باستمرار مع جميع موظفيها للرصد والمراقبة من أجل كفالة توفير الأمن المناسب لهم. ولا تزال بعثة الرصد الخاصة تواجه عراقيل تحد من قدرتها على الوصول وحرية تنقلها، لا سيما في مناطق مثل غورليفكا وجنوب ديبالتسيفو وفي بعض المناطق الحدودية الأخرى. ولا يفرض بروتوكول ومذكرة مينسك قيودا على أنشطة البعثة، سواء إن كانت جغرافية أو خلاف ذلك. ولا بد أن أشدد على أن أساس جميع أنشطة بعثة الرصد الخاصة لا يزال هو القرار الذي اتخذته كل الدول المشاركة في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوافق الآراء.

لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا وتقوم على أساسهما المسائل الأخرى المتصلة بوقف إطلاق النار.

ويجب الإقرار بأن الكثير من أعمال القتال توقفت بعد التوقيع على وثيقتي مينسك، ولكن لا يزال يدور قتال في بعض المواقع الاستراتيجية، ومن ضمنها ضواحي مدينة ماريبول الواقعة على البحر الأسود وحول مطار دونيتسك. وهذا القتال ضار ويشمل استخدام الأسلحة الثقيلة. وهو يكلف خسارة أرواح الجنود والمدنيين، بالإضافة إلى العديد من الأشخاص الذين يصابون إصابات بالغة يوميا تقريبا، ناهيك عن الخسائر الكبيرة للغاية فيما يتعلق بالبنية التحتية والمرافق والممتلكات الشخصية. وحتى الآن، لا توجد إشارات إلى توقف القتال بل هناك الكثيرون الذين يخشون ازدياد الحالة الراهنة سوءا، إذ إننا نتلقى تقارير عن استمرار تعزيز القدرات العسكرية في منطقة التراع.

هذا، بأكثر العبارات إيجازا، هو حالة تنفيذ وقف إطلاق النار حتى هذه اللحظة. والمسألة تتعلق بماهية العمل الذي يجب القيام به للتغلب على أوجه القصور البديهية. ومن نافل القول إن المسألة المحورية في الوقت الحالي هي التأكد من وفاء جميع الموقعين على الوثيقتين بالتزاماتهم، والقيام بذلك بحسن نية ومع الامتثال الصارم للاتفاقيين في المقام الأول. وتقوم حاجة مماثلة إلى تنفيذ الأحكام الأخرى المتصلة بوقف إطلاق النار، ومن ضمنها الاحترام الكامل لما يسمى بخط التماس الذي يفصل بين القوتين المتواجهتين ويعمل باعتباره خطا مرجعيا لسحب المعدات العسكرية الثقيلة إلى مسافة متفق عليها خلف الخط.

وأود أن أشير إلى أن الموقعين على وثيقتي مينسك التزموا أيضا بسحب جميع التشكيلات المسلحة الأجنبية وغير القانونية والمعدات الحربية وأعضاء الميليشيات المرتزقة من أرض أوكرانيا. وبطبيعة الحال، توجد ضرورة مستمرة للمراعاة الصارمة لعناصر التزامات مينسك أيضا. وفي ذلك السياق، أود أنؤكد بكل وضوح على أن ما يسمى بالانتخابات التي

وستواصل بعثة الرصد الخاصة رصد الحالة في جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك المنطقتان الشرقيتان. وفي شرق أوكرانيا، لن تكفي بعثة الرصد الخاصة بمراقبة المنطقة الأمنية وحدها، بل سترصد أيضا كامل منطقتي لوغانسك ودونيتسك حتى الحدود الدولية بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وعلى طول هذه الحدود. ولئن كانت بعثة الرصد الخاصة لا تزال تيسر المبادرات المقدمة لخفض حدة التوتر وتعزيز السلام، فإنه لا يمكن التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار إلا من جانب جميع المعنيين. وستواصل بعثة الرصد التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ومرة أخرى، نحن بحاجة إلى تخفيف حدة التوتر وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وستواصل بعثة الرصد الخاصة رصدها المحايد وتقديم تقاريرها الموضوعية المستقلة. ونطلب من جميع المعنيين الالتزام الفوري بالتنفيذ الكامل لوثيقتي مينسك اللتين تهدفان إلى تحقيق السلام والاستقرار في أوكرانيا. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أباكان على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة تاغليافيني.

السيدة تاغليافيني (تكلمت بالإنكليزية): في هذه اللحظة، من المرجح للغاية أن يكون القتال مستمرا في الجزء الشرقي لأوكرانيا. وكما نعلم، فإن الوثيقتين اللتين وقع عليهما أعضاء فريق الاتصال الثلاثي وممثلو مناطق معينة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك في اجتماعات عقدت في مينسك، بيلاروس، وهما تحديدا، برتوكول ٥ أيلول/سبتمبر ومذكرة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، لا تزالان ساريتي المفعول وملزمتين للأطراف الموقعة عليهما. وفعلًا، هما أداتان ترسيان الأساس السياسي والقانوني

تقديم المساعدة الإنسانية للسكان في منطقة النزاع، مع مراعاة ظروف فصل الشتاء الذي بدأ يحل بالفعل.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أشير إلى أن وقف إطلاق النار المستمر بين القوى المتنازعة لن يتحقق على الإطلاق دون سيطرة كاملة وراسخة على الحدود الدولية بين أوكرانيا وروسيا، وأنه لا بد من بذل جهود إضافية لبلوغ ذلك الهدف على أساس أحكام وثيقة مينسك.

وإذا أحتتم ملاحظاتي، أود أنؤكد اعتقادي الراسخ بأن النزاع في شرق أوكرانيا لا يمكن تسويته إلا بالوسائل السلمية وعلى مائدة المفاوضات. ونحن نعتبر الاتفاقيتين الموقعيتين في مينسك معلمين أساسيين على هذا الطريق. وفي جهودنا من أجل تنفيذهما، أشعر بأنني متحدة مع صديقي وزميلي السفير إرطغرل أباكان، رئيس بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة تاغليافيني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الأزمة المستمرة في أوكرانيا. ونشكر أيضاً الأمين العام المساعد تويبرغ - فراندزن على إحاطته الإعلامية الواضحة والموضوعية. ونحن ممتنون للسفيرين أباكان وتاليافيني لإحاطتهما الإعلاميتين المقدمتين اليوم والدور الشجاع والمهم للغاية الذي تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القيام به على أرض الواقع.

هذه هي الجلسة السادسة والعشرين التي يعقدها مجلس الأمن بشأن الأزمة الحالية في أوكرانيا. وإذا كانت رسالتنا ورسائل بلدان أخرى اليوم بشأن الوضع المتردي في شرق

أجريت في مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوغانسك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام قد اعتبرتها حكومة أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأغلبية كبيرة من المجتمع الدولي غير مقبولة وغير شرعية، وإن كانت دولة أخرى موقعة على واثقتي مينسك قد تكلمت عن احترام التعبير عن إرادة السكان بدون أن تمضي إلى أبعد من ذلك.

ومن الواضح من المذكور سابقاً أن عملية تنفيذ الوثيقتين الموقع عليهما في مينسك وصلت الآن إلى مفترق طرق. فمن ناحية، أحرزنا تقدماً بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار، يشمل مساحات واسعة من منطقة النزاع. ولم تحدث أي عمليات عسكرية كبيرة جديدة بعد التوقيع. وضمن النتائج الإيجابية الأخرى، أنه إلى الإفراج عن مئات الرهائن والمحتجزين بصورة غير قانونية، وهو أمر يلزم أن يتواصل.

ومن الناحية الأخرى، نحن نواجه نماذج للتجاهل العلي للالتزامات معينة قُطعت في مينسك، إذ نشهد استمرار القتال في عدد من الأماكن الهامة التي يغطيها وقف إطلاق النار. كما أن هناك افتقاراً للفهم السليم، إن لم يكن تجاهلاً صريحاً، لبعض العناصر السياسية لوثيقتي مينسك على نحو ما تجلى في ما يسمى بالانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر في بعض مناطق منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

وإزاء هذه الخلفية، أكرر دعوتي إلى المراعاة الصارمة لجميع أحكام اتفاقي مينسك. كما أدعو جميع أطراف النزاع إلى مشاركتي في مسعى لزيادة تطوير عملية السلام بالاتفاق على عناصر إضافية لتنفيذ وزيادة تعزيز الترتيبات الموقع عليها في مينسك في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وينبغي أن يكون أحد تلك العناصر حواراً سياسياً شاملاً، يمكن أيضاً أن يشمل مناقشة مائدة مستديرة مع طائفة واسعة من المشاركين. كما أن ثمة حاجة عاجلة إلى وضع برنامج شامل لإعادة التأهيل الاقتصادي بل وتقوم حاجة أكبر إلى

أوكرانيا تبدو مألوفة، فذلك لسبب وجيه. فمع أن الحالة تتطور، لا يزال جذر المشكلة هو نفسه، ألا وهو الانتهاك الصارخ من جانب روسيا لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وقد تعهدت روسيا، مراراً وتكراراً، بالتزامات ولم تف بها، وقدمت لاحقاً تفسيرات للمجلس تعرف أنها غير حقيقية.

وأحدث مثال لذلك يشمل الالتزامات المشتركة التي قدمتها روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم وأوكرانيا في ٥ أيلول/سبتمبر في مينسك. وهي تتضمن الوقف الفوري لانتهاكات وقف إطلاق النار؛ واستعادة أوكرانيا سيطرتها على جانبها من الحدود الدولية؛ وقيام منظمة الأمن والتعاون برصد الحدود وإقامة منطقة أمنية على جانبي الحدود؛ وسحب القوات والمرتقة والمعدات الأجنبية من أوكرانيا؛ وإطلاق سراح الرهائن والسجناء. ولم تف روسيا أو الانفصاليون بأي من ذلك. وفي مينسك، التزمت كل الأطراف بوقف فوري لإطلاق النار. ولكن، بدلاً من احترام وقف إطلاق النار، انتهز الانفصاليون فرصة توقف القتال المتفق عليه في محاولة لتوسيع أراضهم وراء خطوط مينسك.

وفي مينسك، تعهدت جميع الأطراف بالإفراج فوراً عن جميع الرهائن والأشخاص المحتجزين بصورة غير قانونية. إلا أن روسيا والانفصاليين الذين تساندهم يواصلون احتجاز قرابة ٥٠٠ أسير. ومن بين أولئك الأسرى الطيارة الأوكرانية نادية سافتشينكو والمخرج السينمائي الأوكراني أوليغ سنتسوف، وكلاهما احتجزه الانفصاليون في أراضي أوكرانيا ونقل بشكل غير قانوني رغماً عن إرادته إلى روسيا.

في مينسك، تعهدت روسيا بسحب كافة التشكيلات والمعدات العسكرية غير الشرعية والمسلحين من أوكرانيا. ولكن، عوضاً عن سحب قواتها العسكرية من أوكرانيا ووقف دعمها للانفصاليين، تقوم روسيا بدلاً من ذلك بدفع المزيد من القوات والمعدات عبر الحدود. وتحافظ القوات الروسية على وجودها في مواقع متقدمة في شرق أوكرانيا منذ سريان وقف إطلاق النار. ولدينا معلومات تشير إلى أن منظومة روسية للدفاع الجوي كانت تعمل بالقرب من إحدى قوافل الانفصاليين في دونيتسك. وروسيا لم تزود الانفصاليين بهذا النوع من بطاريات الدفاع الجوي حتى الآن، مما يشير إلى أن القوات الروسية كانت تحمي القافلة.

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون عن تحرك قافلتين من ١٧ شاحنة

وفي الوقت نفسه، التزمت أوكرانيا بوقف تام لإطلاق النار على طول الخطوط المتفق عليها، بينما تستمر في الدفاع عن قواتها وسكانها ضد تقدم الانفصاليين. وخلال الأيام القليلة الماضية، تزايدت هجمات الانفصاليين بشكل ملحوظ، بما في ذلك الهجوم على مواقع حول مطار دونيتسك ومدينة دبالتسيف، وبالطبع، بالقرب من ماريوبول.

في مينسك، تعهدت جميع الأطراف بالسماح لمنظمة الأمن والتعاون بمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق من الالتزام به. ومع ذلك، أطلق الانفصاليون الذين تساندهم روسيا النار على طائرات الرصد بدون طيار التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، واستخدموا إشارات التشويش للتداخل مع الإلكترونيات أعضاء فريقها باستخدام معدات زودتهم موسكو

إن تصرفات روسيا والانفصاليين في شرق أوكرانيا حالياً لا علاقة لها بتحسين الوضع الإنساني في دونباس أو تطبيق لامركزية السلطة، وهو ما تدعو إليه النقطتان ٣ و ٨ من بروتوكول مينسك. وكشفت وكالة أسوشيتد برس للأنباء مؤخراً في تقرير لها من بلدة بيريفالسك التي يسيطر عليها المتمردون، وهي جزء من الأراضي التي أعلنت استقلالها عن أوكرانيا مؤخراً، أن البلدة يحكمها أحد أمراء الحرب المحليين يحمل اسم "باتيا" - أو "بابا". ويحافظ على سلطة "بابا" هذا مجموعة من القوزاق المسلحين الذين يصفهم بأنهم جيش دون العظيم، وتربض أربع دبابات خارج مكتبه ترفع أعلام روسيا والمتمردين. ورداً على سؤال من أين استمد سلطته، قال لمراسل الوكالة: "نحن منظمة مستقلة، ولا نعتمد على أحد. وأنا لست مسؤولاً إلا أمام الرئيس بوتين والرب فحسب".

في قرية ألتيشفسك المجاورة، يترأس قادة التمرد المحاكم الكنغرية [لا تراعى فيها مبادئ القانون والعدالة] للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم. ولا يسمح للمتهمين بالاستعانة بمحامين، وقضائهم ممن يتصادف حضورهم من أعضاء المجتمع الذين يصوتون برفع الأيدي فحسب. تلك هي صورة الديمقراطية الانفصالية كما تبدو. ومازلنا نرى توجهات قمعية مماثلة في شبه جزيرة القرم التي يحتلها الروس، حيث يتعرض أعضاء أقلية التتار للاضطهاد بلا هوادة وتكتم حرية الصحافة.

وعلى النقيض من ذلك، بذلت أوكرانيا جهداً حقيقياً للوفاء باتفاقاتها في مينسك وتواصل التحلي بضبط النفس بدرجة كبيرة في مواجهة الاستفزاز والهجوم المستمرين. لقد اختار الشعب الأوكراني مراراً قادة يدعون إلى التهذئة عوضاً عن التصعيد، بدءاً بالانتخابات الرئاسية ثم الانتخابات البرلمانية. كما شرعت أوكرانيا في تنفيذ إصلاحات بالغة الأهمية للحد من الفساد ومنح المزيد من السلطات لمناطقها من خلال الإصلاح الدستوري. كما سعت للحفاظ على وقف إطلاق

خضراء لا تحمل أي علامات غرباً عن طريق دونيتسك نحو خط وقف إطلاق النار. وبالألمس، الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظ مراقبو منظمة الأمن والتعاون تحرك ٤٣ مركبة عسكرية لا تحمل أي علامات على مشارف شرق دونيتسك. وشوهدت خمس منها تقطر مدافع هاوتزر عيار ١٢٠ ملممتر وخمس أخرى تقطر أنظمة قاذفات الصواريخ المتعددة. وأكد حلف شمال الأطلسي أنه رصد أرتال المعدات الروسية - وبالدرجة الأولى دبابات روسية ومدفعية روسية، وبطاريات دفاع جوي روسية وقوات مقاتلة روسية - تدخل أوكرانيا خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية.

القائمة طويلة، لكن النمط واضح. فحيثما قدمت روسيا التزامات، تخاذلت في الوفاء بها. وروسيا تفاوضت بشأن خطة للسلام، ثم قوضتها بشكل ممنهج عند كل خطوة. إنها تتحدث عن السلام، ولكنها مستمرة في تأجيج الحرب. وهذا ليس كل شيء. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا انتخابات غير قانونية في الأجزاء التي يسيطرون عليها من إقليم دونيتسك ولوغانسك. وهذه الانتخابات تخالف قوانين أوكرانيا وسيادتها. وهي تتعارض مع النقطة ٩ من بروتوكول مينسك. ولكن، إذا كانت غاية روسيا والانفصاليين من وراء تلك الانتخابات إسباغ مسحة من الشرعية على تصرفاتهم، فقد فشلوا. وبدلاً من ذلك، شهد العالم تلك الانتخابات على حقيقتها كمحاولة مخزية لإضفاء الشرعية على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها تحت فوهات المدافع التي قدمتها روسيا.

وتماشيا مع جهودها للتصعيد عند كل منعطف، بدلاً من التهذئة، وعوضاً عن إدانة الانتخابات الصورية التي عقدها الانفصاليون، مثلما فعل معظم المجتمع الدولي، فقد شجعتها روسيا. بل إن وزير الخارجية لافروف حاول أن يجادل بأن الانتخابات كانت جزءاً من اتفاقات مينسك التي تنص بوضوح على أن تكون الانتخابات محلية وأن تجري "وفقاً لقانون أوكرانيا".

فما يمكننا أن نفعله - وما يجب أن نفعله - هو مواصلة تصعيد الضغط على روسيا حتى تتقيّد بمينسك وتختار مسار التخفيف من تصعيد التوتر. فأعمال روسيا في أوكرانيا ليست تهديداً للبلدان المتاخمة مباشرة لروسيا فحسب، بل وللنظام الدولي أيضاً.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ينس آندرس تويبرغ - فراندزن، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، السفير إرطوغرول أباكان، كبير مراقبي بعثة البرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسفيرة هايدي تاغليافيني، ممثلة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الأزمة الجارية في أوكرانيا. وأود أيضاً أن أنوّه بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة في القاعة.

منذ آخر مرة قدمت لنا إحاطة إعلامية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/PV.7287)، ترايد تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا، على الرغم من الجهود الدبلوماسية الكثيفة التي بُذلت في المنطقة طوال الشهر الماضي. ويبدو أنه حين تتقدم المنطقة خطوة، تردّ الأطراف بخطوتين إلى الوراء، على حساب السكان المدنيين. وينبغي أن نتذكّر، كما ذكرنا السفارة تاغليافيني، أنّ الشتاء على الاعتبار، وأنه مع القتال المتزايد، مقروناً بنقص الوقود في أوكرانيا، فإنّ مأساة إنسانية تلوح في الأفق.

ومن المؤسف أنه على الرغم من توقيع بروتوكول مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر ومذكرتها في ١٩ منه، فإنّ الأطراف تبدو غير راغبة في تنفيذ هذين الاتفاقين. ويساورنا قلق شديد حيال الانتهاك المتواصل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، والمساندة الواسعة للانفصاليين المسلحين عبر تزويدهم بأسلحة ثقيلة، بما في ذلك عبر قوافل عسكرية، فضلاً عن القصف المستمر في المناطق المأهولة، الذي طال مدرسة في الأسبوع الماضي. وفي هذا السياق، نُحيي بعثة الرصد الخاصة التابعة

النار على طول الخطوط التي أنشئت في مينسك. وما فتئت الولايات المتحدة تدعم عملية مينسك للسلام، ونواصل المطالبة بتنفيذها بالكامل. ومازلنا على استعداد للتراجع عن الجزاءات إذا ما توقف القتال وأغلقت الحدود وانسحبت القوات والمعدات الأجنبية وأطلق سراح الرهائن. لقد قلنا دائماً إنه لا يوجد حل عسكري للأزمة. الحل، كما قالت منظمة الأمن والتعاون هنا اليوم والأمم المتحدة، يجب أن يكون سياسياً. وفي مينسك، لدينا خارطة طريق للتوصل إلى ذلك الحل. والمشكلة كانت ولا تزال طوال تلك الأزمة، أنه لا يمكن التوصل إلى حل سياسي إذا كان من يلتزم بالعمل من أجل ذلك طرف واحد فقط. ولا يمكن أن تنفذ خارطة طريق بفعالية مع أطراف، مثل الروس والانفصاليين الذين يساندونهم، دأبت على عدم احترام كلمتها.

لقد رأينا ما فعلته روسيا في منطقة ترانسنيستريا وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وشبه جزيرة القرم - وبالتالي، فإن السؤال ليس ما ستحاول روسيا أن تفعله في شرق أوكرانيا، بل إن السؤال هو: ماذا نحن، المجتمع الدولي، فاعلون لمنع نزاع متجدد آخر في أوروبا من صنع روسيا.

وقد جرى التوسّط في اتفاق مينسك برعاية المجتمع الدولي؛ وبالتالي، يجب أن تكون هناك عواقب حين تستهين روسيا بالالتزامات التي تعهّدت بها وتواصل زعزعة استقرار جارتها.

إن روسيا لم تستحقّ حسن النية التي نوّد أن نمنحها إياها، حتى حين تدّعي، كما فعل وزير الخارجية لافروف اليوم، "عدم القبول بتعطيل تنفيذ اتفاقي مينسك لوقف إطلاق النار"، فالأفعال هي المهمة، وهي التي تُظهر النوايا إلى جانب تلك الأقوال. فقد تعرّض مطار دونيتسك لاعتداءات بنيران المدفعية والأسلحة أربع مرات في الساعات الـ ٢٤ الماضية، وقُصفت أمس مواقع أوكرانية قرب ديبالتسيف، أفدييفكا، هيرسكي وكراسنوهوريفكا.

على أن الحالة في أوكرانيا قد أصبحت تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ومع أنني أدرك الانقسام العميق في المجلس حول الموضوع، كما ظهر من فقدانه المستمر لأي إعلان بشأن المسألة، فإنني أعتقد أن الوقت قد حان للأعضاء الـ ١٥ أن يتفقوا على الأقل أنه ينبغي للمجلس أن يبقى المسألة قيد نظره في إطار بند محدد من بنود جدول أعمال بعنوان "الحالة في أوكرانيا".

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر السفيرين تاغليافيني وأباكان على بيانتهما، والسيد ينس آندرس تويرغ - فراندزن، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

إن تشاد تبقى قلقة حيال تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. وقد شهدنا في الأيام القليلة الماضية تجدداً في القتال بين الجيش الأوكراني والانفصاليين. ومدينة دونيتسك هي مسرح تبادل نيران المدفعية والهاون والأسلحة الآلية. وهناك عدة مصادر تؤكد أيضاً أن أطراف النزاع كانت تطلق القذائف المتشظية في المناطق الحضرية. وتدين تشاد أعمال العنف هذه وتطالب بإنهاء فوري للمواجهات المسلحة عملاً بوقف إطلاق النار الذي أرساه اتفاق مينسك. وتستنكر تشاد أيضاً تشدد مواقف الأطراف، مع إعلان حكومة بوروشينكو، من جهة، أنها قد علقت كل المعونة المالية لمنطقة دونباس، وجمدت ٢,٦ ملايين يورو من الرواتب وأشكال مختلفة من المساعدة، وإجراء الانفصاليين، من جهة أخرى، انتخابات في دونيتسك ولوغانسك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في انتهاك صارخ لاتفاق مينسك ودستور أوكرانيا. وكل ذلك يؤثر بشكل رئيسي على السكان المدنيين، الذين تكبدوا فعلياً خسارة فادحة في النزاع. وبحسب الأمم المتحدة، قُتل أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص منذ بدء النزاع في نيسان/أبريل، كثيرون منهم مدنيون، وشُرد داخلياً أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص، سترداد حالتهم سوءاً مع اقتراب فصل الشتاء.

لنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على دورها المتواصل في التحقق من وقف إطلاق النار على الحدود الشرقية لأوكرانيا. ونشير إلى أنها تواجه تحديات خطيرة، تشمل مشاكل متعلقة بسلامة أفرادها ونقصاً في المعدات الضرورية. وإننا نحث جميع الأطراف، ولا سيما الانفصاليين المسلحين، على مساعدة البعثة في تنفيذ ولايتها، كما نشجع أولئك الذين يستطيعون تزويد المراقبين بالمعدات التي يحتاجون إليها على أن يفعلوا ذلك، بغية تحسين نجاح أنشطتها.

ومن المؤسف أن تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا يأتي في أعقاب الانتخابات البرلمانية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، التي اعتُبرت حرة ونزيهة وسلمية، على الرغم من حقيقة أنه لم تكن هناك مراكز اقتراع في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الانتخابات اللاحقة، التي نظمها الانفصاليون المسلحون في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، غير دستورية، وأنها تقوض بروتوكول مينسك ومذكرتها. وفي سياق توتر وتصعيد متزايدين، نتابع بقلق بيانات من جميع الأطراف قد تهدد حتى بنود اتفاقي مينسك التي بُوشر بتنفيذها، مثل تلك المتعلقة بتبادل أسرى الحرب وقانون الحكم الذاتي المحلي المؤقت. ونظراً للحالة المثيرة للقلق، فإنه يتعين على جميع الموقعين أن يُعيدوا التزامهم بتنفيذ اتفاقي مينسك، وأن يستخدم أعضاء مجموعة الاتصال الثلاثية نفوذهم لإنهاء التصعيد الخطير. وبخلاف ذلك، وعلى الرغم من التزامنا الجماعي الذي تمّ التعهد به أمس بمناسبة يوم الذكرى، فإن الحالة قد تخرج عن السيطرة وتؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية شاملة أخرى في القارة الأوروبية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتذكير بأن مجلس الأمن ما برح يناقش الحالة في أوكرانيا بالاستناد إلى رسائل بعثتها ممثلون دائمون في نيويورك في شباط/فبراير (S/2014/136) ونيسان/أبريل (S/2014/264)، على الرغم من حقيقة أننا جميعاً نتفق

نهاية المطاف. إننا نودّ أن نرى أوكرانيا تعود إلى الحياة الطبيعية وأن يُحترم استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

السيد عميش (الأردن): بداية، أقدم الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية مساء هذا اليوم.

يعرب الأردن عن قلقه الشديد إزاء تدهور الأوضاع الأمنية واحتدام عمليات القصف في شرق أوكرانيا بشكل متسارع بعد الهدوء النسبي الذي ساد خلال الفترة الماضية، الأمر الذي يثير المخاوف من نشوب نزاع مسلح واسع النطاق، لن تقتصر تبعاته السلبية على مناطق أوكرانية معينة بل ستمتد لتشمل الإقليم بأكمله، إن لم يتم تجنب هذا النزاع والسيطرة عليه.

يعتبر الأردن التعزيزات العسكرية والتدفق غير القانوني للأسلحة إلى المناطق الأوكرانية، كما ورد في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، انتهاكاً واضحاً لاتفاقي مينسك، وأن محاولات أي من الأطراف لتصعيد وتيرة القتال المسلح يعد تجاهلاً للجهود الدولية الرامية للتوصل إلى حل سلمي دائم. ونؤكد مجدداً على دعوتنا لجميع الأطراف، خاصة المجموعات المسلحة، لضبط النفس وتهدئة الأوضاع وبذل جهود مكثفة وجادة وصادقة لمنع المزيد من التدهور الأمني الذي لن يكون لصالح أي منها.

إن عدم الإسراع في التوصل إلى حل سياسي والبناء على اتفاقي السلام سيؤدي إلى زيادة العنف والتوتر وسيفاقم الأوضاع الإنسانية التي من الأجدر أن تتم معالجتها والتخفيف منها، فضلاً عن أنه سيعرقل استكمال التحقيق الجاري في حادثة الطائرة الماليزية MH-17. إن التحديات المشتركة التي يواجهها الأوكرانيون جميعاً أينما كانوا في شرق أو غرب البلاد، والمتمثلة في الإصلاحات السياسية والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية، لن تتم معالجتها إلا بالتعاون بين جميع الأطراف للحيلولة دون تنامي هذه التحديات إلى وضع خطير يصعب التعامل معه.

وفي مواجهة هذه الحالة المتصاعدة، نحث أطراف النزاع على التصرف بهدوء وضبط للنفس. وشأن أعضاء آخرين في المجلس، تعتقد تشاد أنّ إيجاد حل سياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة أوكرانيا على إيجاد مسار إلى حوار وطني مباشر وشامل للجميع يركز على المصالحة الوطنية. ونحث تشاد أيضاً البلدان ذات القدرة على التأثير في أطراف النزاع، أن تستخدم ذلك النفوذ للمساهمة في تحقيق السلام في أوكرانيا، مع الاحترام لسلامتها الإقليمية وسيادتها ووحدتها، عملاً بميثاق الأمم المتحدة.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إنّ العنف المتصاعد والخسائر المدنية المتزايدة في شرق أوكرانيا يثيران قلقنا. والقصف المتواصل والحالة الأمنية الهشة، والاقتصاد المترنح وجوّ الريبة عقبات أمام تحقيق السلام في المنطقة. والتقيّد الصارم من جميع الأطراف ببنود بروتوكول مينسك ومذكرتها المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر حيوي ومُلح. ونحن ندعو جميع المعنيين إلى الإبقاء على قنوات التواصل الحقيقية مفتوحة، واتخاذ خطوات محددة لتثبيت اتفاق وقف إطلاق النار. ونؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة.

والانتخابات التي أجريت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليّتين تتعارض مع روح بروتوكول مينسك، وتشكل تهديداً لسلام أوكرانيا ووحدتها وسيادتها. ومع أنّ الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قال مؤخراً إنّ الانتخابات ستؤدي إلى المزيد من التعقيد لتنفيذ بروتوكول مينسك، ونحن نشاطره هذا الرأي، فإننا نحث جميع المعنيين، وبخاصة الدول ذات التأثير على الأطراف، مواصلة تيسير الحوار بهدف تخفيف التوترات، وتهدئة العنف، والتوصل إلى حل سلمي للأزمة في

النار، الذي لم يُنفذ بالكامل قط، معرض لخطر الانهيار التام. وسيكون ذلك مأساة. فمن شأنه أن يفضي إلى مزيد من الخسائر في الأرواح وتفاقم الحالة الإنسانية وإلى ترسيخ المواقف، وهي أمور لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الصراع.

وفي هذا السياق، فإن تجنب أي تصعيد جديد للأعمال العدائية يمثل أولوية. ويجب على الأطراف إبداء الاعتدال والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تتعارض مع مبادرات السلام. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية العودة إلى اتفاقي مينسك نصا وروحا من أجل إعادة تهيئة الظروف التي تسمح باستئناف الحوار.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يبذل قصارى جهده لتيسير التنفيذ السريع لبروتوكول مينسك ومذكرة مينسك في سياق احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد من تجنب أي تدخل في الشؤون التي تندرج ضمن نطاق الولاية الداخلية لأوكرانيا، سواء كان هذا التدخل ذا طابع عسكري أو سياسي أو اقتصادي. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا للإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤكد مرة أخرى على مسؤولية المجلس السياسية والمؤسسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ونعرب عن أسفنا لأننا لم نتمكن حتى الآن، على الرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدناها للتصدي لهذه الحالة، من القيام بدور إيجابي والتغلب على الانقسامات التي تمنع المجلس من الإسهام في عثور الأطراف على النقاط المشتركة اللازمة للمضي قدما نحو إيجاد حل دبلوماسي ووضع حد للمواجهات التي تُرثل العقاب بالسكان المدنيين على وجه الخصوص.

وبينما نسعى إلى تحريك الأزمة نحو المسار الدبلوماسي، يتعين علينا مواصلة الاستجابة للحالة الإنسانية الصعبة التي يعيشها الأشخاص المتضررون من الأزمة. وننوه بالأعمال التي يضطلع بها العاملون في المجال الإنساني لضمان إمكانية

وقد كان إجراء الانتخابات التشريعية في أوكرانيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إنجازا في مسار الإصلاحات السياسية التي تقوم بها الحكومة الأوكرانية. وفي هذا السياق، نختمها على مواصلة جهودها لتعزيز الحوار الوطني الشامل والإصلاحات السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تساهم في عملية المصالحة بين كافة أطراف الشعب الأوكراني.

سيواصل الأردن دعمه لاتفاقي مينسك للسلام. ونشدد في هذا الصدد على أهمية التعاون بين كافة الأطراف للتطبيق الكامل والعاجل للاتفاق بجميع بنوده، خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ووقف تدفق الأسلحة. ونشدد على ضرورة احترام وحماية السيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا، إذ أن أي اعتداء على سيادتها يعتبر خرقا لأحكام القانون الدولي. كما نؤكد على ضرورة عدم منح حصانة لمرتكي أعمال العنف. والانتهاكات غير الشرعية، بل على ضرورة محاسبتهم لتجنب تأجيج الأوضاع في أوكرانيا.

السيد أويارسابال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد تويرغ - فراندزن والسفيرة تاغليافيني والسفير أباكان على بياناتهم. كما نرحب بالممثل الدائم لأوكرانيا في المجلس.

لقد كان التوقيع على بروتوكول مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر وعلى مذكرة وقف إطلاق النار في ١٩ أيلول/سبتمبر، تحت رعاية فريق الاتصال الثلاثي، خطوتين حظيتا بتأييد واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي وبعثتا الأمل في أنه يمكننا بدء التغلب على الصراع الدائر في شرق أوكرانيا. ووضع الاتفاقان أساسا وحددا معايير عامة للخروج من الأزمة عن طريق التفاوض ولتقليل مستويات العنف، بما في ذلك تحقيق لامركزية السلطة وإجراء حوار وطني يشمل الجميع.

وللأسف، فإن تنفيذ الاتفاقين يتسم بالبطء الشديد. ونحن نشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تفيد بأن وقف إطلاق

أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة، مع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ونؤيد أيضا بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لها دور رئيسي تضطلع به في تخفيف حدة التوترات عن طريق توفير المعلومات الموضوعية عن الحالة على أرض الواقع.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء التدهور الخطير للحالة في شرق أوكرانيا منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أجرى الانفصاليون انتخابات غير قانونية في منطقتي إقليمي لوغانسك ودونيتسك الخاضعين لسيطرتهم. وفي حين أن بروتوكول ومذكرة مينسك، اللذين وقعا في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر، على التوالي، مهذا الطريق للتوصل إلى نهاية سلمية للصراع، فإن عدم الامتثال للأحكام الرئيسية لاتفاقي مينسك أدى إلى تصاعد جديد في التوترات، وتدهور الحالة في العديد من المناطق في شرق أوكرانيا.

وتزيد بوادر مثيرة للقلق من حدة العدد المتزايد من انتهاكات اتفاق ٥ أيلول/سبتمبر لوقف إطلاق النار. ونحن نشعر بالقلق إزاء حشد القوات الروسية مؤخرا في المنطقة المتاخمة مباشرة للحدود الأوكرانية. ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد تحركات القوافل العسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين باتجاه مواقع الجيش الأوكراني. وكما سبقت الإشارة إليه، فقد أبلغت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأيام الأخيرة عن مشاهدات لقوافل كبيرة من الشاحنات العسكرية التي لا تحمل لوحات تنقل قوات وأسلحة ثقيلة، بما في ذلك مدافع هاوتزر. ورصدت البعثة يوم السبت ٨ تشرين الثاني/نوفمبر قافلة مؤلفة من تسع دبابات - أربع من طراز تي ٧٢ وخمس من طراز تي ٦٤. ويرافق هذه التحركات للقوات والأسلحة الثقيلة قصف مكثف، خاصة في دونيتسك.

نحن ندين الانتخابات الزائفة التي أجريت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في المناطق الشرقية من أوكرانيا التي يسيطر

الوصول إلى المساعدة لمن هم بحاجة إليها، وذلك في سياق ينطوي على العديد من التحديات الأمنية. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير توزيع المساعدة الإنسانية على أساس عدم التمييز، وبالتعاون التام مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

وفي الوقت نفسه، نؤكد ضرورة إجراء تحقيقات مستقلة استجابة لجميع التقارير التي تفيد بمحذوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وذلك حتى يتسنى إخضاع المسؤولين عنها، بغض النظر عن من يترأسهم، للمساءلة عن أفعالهم.

إن الأطراف في أوكرانيا وأولئك الذين لهم تأثير عليهم يواجهون لحظة حرجة.

فأمامهم خياران واضحان - العمل بطريقة حقيقية من أجل استعادة الهدوء وحل الأزمة بالوسائل السلمية حتى تتسنى عودة أوكرانيا إلى مسار النمو الشامل للجميع، أو إغراق نفسها في نزاع غير مجد ولا لزوم له. لم يفت الأوان لاختيار المسار الأول. وستواصل الأرجنتين تقديم الدعم القوي لجميع الجهود المبذولة من أجل السلام والقرارات التي تتخذ في سبيل تحقيق هذه الغاية.

السيدة لوкас (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية):
أود أنا أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية، السيد ينس آندرس تويبرغ - فراندزن، على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السفير إرطغرل أباكان، كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والسفيرة هايدي تاغليافيني، ممثلة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على حضورهم والمعلومات القيمة التي قدموها إلى المجلس بشأن الحالة الحرجة في أوكرانيا.

تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما الجهود التي تبذلها سويسرا بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من

منذ نيسان/أبريل. ومن بين الضحايا العديد من الأطفال، بما في ذلك اثنان سقطا يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر جراء قصف بقذائف الهاون لفناء إحدى المدارس في دونيتسك. يجب أن يتوقف القتل. وقد جرى تحديد حل الصراع؛ إنه يشمل التنفيذ بحسن نية لبروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، ومذكرة مينسك المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، اللذين وقع عليهما جميع أطراف النزاع، مع الدعم الحاسم في مجال التحقق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

برهنت أوكرانيا بالفعل على تصميمها على المضي في طريق السلام. وندعو الانفصاليين والاتحاد الروسي إلى فعل الشيء نفسه من أجل وقف دوامة الصراع. وندعو الاتحاد الروسي إلى تحمل مسؤولياته المتمثلة في التنفيذ التام والكامل لاتفاقي مينسك عن طريق منع كل التحركات العسكرية للأسلحة والمقاتلين من أراضيه إلى أوكرانيا وعن طريق ممارسة نفوذه على الانفصاليين للوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في إطار اتفاقي مينسك.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد تويبرغ - فراندزن والسفير أباكاف والسفيرة تاغليافيني على إحاطتهم الإعلامية بشأن الحالة في شرق أوكرانيا. ونحن نشعر بالقلق البالغ إزاء الملاحظات التي أبلغت عنها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تتناول بالتفصيل تدفق المعدات الحربية والأسلحة والأفراد المسلحين إلى المنطقة التي تسيطر عليها الجماعات المتمردة المسلحة في أوكرانيا. يمثل هذا التدفق انتهاكا واضحا لاتفاقي مينسك، وتعديا خطيرا على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وتهديا لمستقبل البلد. وفر بروتوكول ومذكرة مينسك المؤرخان في أيلول/سبتمبر أساسا للأمل في التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة. لقد وفرا للأطراف المعنية حيزا سياسيا للبناء عليه. غير أن تلك الآمال المبكرة تحولت إلى قلق إزاء احتمال تصاعد النزاع مرة أخرى. ويشكل انسحاب القوات الأجنبية والمعدات العسكرية تحت مراقبة منظمة الأمن

عليها الانفصاليون، بمباركة من روسيا. ونحن لا نعترف بتلك الانتخابات. إنها غير قانونية بموجب الدستور والقانون الأوكراني. إنها تشكل انتهاكا صارخا للالتزامات التي قطعها الاتحاد الروسي وممثلو الجماعات المسلحة غير القانونية لدى التوقيع على بروتوكول مينسك. تلك الانتخابات الزائفة لا تصفي الشرعية على القادة العسكريين على رأس جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنين ذاتيا، مثلما لا يضيف الاستفتاء غير القانوني في شبه جزيرة القرم، ولن يضيفي، الشرعية على ضم شبه الجزيرة من جانب الاتحاد الروسي. وتشهد التقارير المتعاقبة لبعثة الرصد الخاصة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ نيسان/أبريل في المناطق التي تحتلها الجماعات الانفصالية المسلحة. ولا يمكن لهؤلاء الأفراد زعم أنهم يتكلمون باسم شعب دونباس. لقد ندد الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن حق بانتخابات ٢ تشرين الثاني/نوفمبر باعتبارها عائقا أمام الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ونرحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها أوكرانيا للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقي مينسك، ولا سيما اعتماد قوانين تمنح العفو وأخرى بشأن مركز الحكم الذاتي المحلي المؤقت. وإضافة إلى التقيد التام بوقف إطلاق النار، من الأمور التي تكتسي أهمية خاصة انسحاب الجماعات المسلحة والمعدات العسكرية والمقاتلين والمرتبقة غير القانونيين، فضلا عن تأمين الحدود بين أوكرانيا وروسيا ورصدها الدائم مع التحقق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق توسيع نطاق عمليات رصد البعثة للمراكز الحدودية في جوكوفو ودونيتسك لتشمل مناطق العبور الحدودية الأخرى في أقرب وقت ممكن.

إن وضع نهاية للنزاع في أوكرانيا أمر يزداد إلحاحا كل يوم. تسبب الصراع بالفعل في قتل أكثر من ٤ ٠٠٠ شخص

ومنذ آخر جلسة عقدها المجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.7287)، قامت روسيا والانفصاليون الذين تدعمهم بتقويض اتفاقي مينسك وتجاهلها مرارا وتكرارا. والقادة الروس يقولون لنا شيئا ثم يأمرهم جيشهم وقواتهم الخاصة وعملاءهم من المتمردين الانفصاليين بفعل شيء آخر. وانتهك وقف إطلاق النار. وعُرفت محاولات رصد وقف إطلاق النار والتحقق منه ومراقبة الحدود. وما زالت روسيا تمد جنودها في أوكرانيا والانفصاليين الذين يقاتلون إلى جانبها بالأسلحة الثقيلة والمدفعية والدبابات والمركبات المدرعة، في انتهاك صارخ لبروتوكولي مينسك.

إن التقارير الصادرة في الأيام الأخيرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تفضح نطاق ذلك الدعم الروسي. ففي العديد من المناسبات، شهدت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون تنقل عدد كبير من الجنود والعتاد العسكري في قوافل في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين. ولن أذكر سوى تقرير واحد. ففي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، راقبت البعثة تنقل قافلة تضم أكثر من ٤٠ مركبة عسكرية لا تحمل علامات، غرباً صوب ضواحي دونيتسك. وشملت ١٩ شاحنة من طراز "كاماز" لا تحمل علامات، كل واحدة منها تجر قطعة مدفعية "الهاوتزر" وتحمل أفراد يرتدون زيا رسميا أحضر بدون شارات؛ و ١٥ ناقلة أفراد من نوع "كراز"؛ و ٦ شاحنات صهريجية لنقل الوقود؛ وناقلة أفراد مدرعة من نوع "برونترانسبورتر". لقد شهدنا هذا النمط سابقا - قوافل من المركبات العسكرية تدخل أوكرانيا لدعم للانفصاليين لكي يستمروا في القتال. والجهود الرامية إلى إزالة العلامات والشارات من تلك المركبات لا يمكنها أن تخفي الحقيقة المتمثلة في أنها من روسيا. وهل هناك أي تفسير آخر ذي مصداقية؟

بيد أن روسيا ما زالت تنكر تلك الحقيقة، على الرغم من أن محاولاتها للخداع تحولت إلى مهزلة يوم أمس تحديدا

والتعاون في أوروبا جزءا لا يتجزأ من اتفاقي مينسك، اللذين يجب أن ينفذا بالكامل. ونحث جميع الأطراف المعنية على وقف أي أعمال استفزازية قد تخرج بعملية السلام الهشة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقي مينسك، عن المسار. ويجب أن تتوقف على الفور جميع أشكال التدخل العسكري الخارجي.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في البلد، نرحب بإجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، التي ثبت أنها منظمة وسلمية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تمهد نتائج الانتخابات، جنبا إلى جنب مع المصالحة الوطنية وعملية الحوار، الطريق نحو تحقيق الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، فإن الانتخابات المنفصلة التي أجرتها الجماعات المتمردة المسلحة في شرق أوكرانيا في وقت سابق من هذا الشهر تتعارض مع روح تسوية الحالة على أساس الحوار. كما أنها تقوض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويحدونا الأمل في إمكان استعادة المسار السياسي القائم على اتفاقي مينسك واستئنافه في أقرب وقت ممكن.

ونشيد بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في السعي إلى إيجاد حل سياسي سلمي للحالة، ونحن على استعداد لدعم هذه الجهود.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة خلال هذه الظهيرة.

ومثلما أشار الآخرون، فإن المجلس قد عقد عدة جلسات بشأن أوكرانيا على مدى الأشهر الستة الماضية. وهناك ما يبرر ذلك. فالحالة في أوكرانيا لا تزال تشكل تهديدا شديدا، بل هو تهديد متزايد للسلم والأمن الدوليين. وهناك سبب لذلك أيضا. فمنذ بداية الأزمة، ما انفكت الإجراءات الروسية تروم تقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والتدخل فيهما وانتهاكهما، على نحو يستهزئ بالقواعد الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

لنمط السلوك الروسي الذي ينتهك اتفاقي مينسك ويروم زعزعة استقرار الحالة في أوكرانيا.

وعلى الرغم من أن تركيز مناقشة اليوم ينصب على ازدياد القتال والانتخابات غير القانونية التي أُجريت في أوكرانيا، يجب على المجلس ألا يغفل تردّي حالة حقوق الإنسان في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا، لا سيما في شبه جزيرة القرم التي تم ضمها بصورة غير قانونية، والتي ما زال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان غير قادر على زيارتها. وما زلنا نتلقى تقارير مزعجة عن أعمال التهريب والتحرش التي يتعرض لها تزار القرم، الأشخاص المنحدرون من العرق الأوكراني وكل من رفض الجنسية الروسية.

وقامت سلطات القرم بحكم الواقع بحملة لانتزاع الهوية الأوكرانية والتتارية من شبه جزيرة القرم. وأحكام الجنسية، والمناهج الدراسية، ووسائل الإعلام تستخدم استخداما مدروسا بشدة لتحقيق تلك الغاية. وتثار القرم تستهدفهم قوات الأمن؛ فما زال مصير ١٨ شخصا من التزار المرموقين مجهولا وعثر على جثة واحدة. وتلك مسألة سيتعين علينا معاودة مناقشتها عندما تقدم بعثة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريرها المقبل.

لقد قلنا في الماضي إن روسيا يجب أن يحكم عليها بالأفعال لا بالأقوال. وما نراه هو أن أعمال روسيا ما زالت تؤدي إلى تصاعد التوترات بدلا من أن تسهم في إيجاد تسوية سلمية للأزمة. ويتيح اتفاقا مينسك إطارا يمكن أن يخرج الحالة من الأزمة الحالية والدفع بها صوب الاستقرار استنادا إلى وقف التصعيد واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. غير أن ذلك يتطلب التزاما حقيقيا من نوع لم نره بعد من جانب روسيا. وخلافا لذلك، تتبع روسيا نهجا مستخفا وانتقائيا إزاء الاتفاقيين بينما تواصل زعزعة استقرار أوكرانيا. وذلك

عندما بثت محطة التلفزيون الروسية NTV صورا لناقلة أفراد مدرعة تقود قافلة في دونيتسك تحمل علامات من المدينة الروسية ريزان. ولو كانت روسيا لا تقوم بإمداد الانفصاليين عبر الحدود، فلماذا تستمر إذن في عرقلة أي توسيع لعملية مراقبة الحدود التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ ويجب على روسيا أن تنفذ الالتزام الذي تعهدت به في مينسك بالسماح برصد حدودها مع أوكرانيا، التي لا ترصد منها المنظمة حاليا سوى كيلومترين. كما يجب السماح دون قيود بالطلعات الجوية فوق دونيتسك للطائرات بدون طيار. وتقيد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن طائراتها بدون طيار تتعرض للتشويش الإلكتروني باستخدام معدات عسكرية، مما يثير الشكوك في مصداقية الالتزام باتفاقي مينسك من جانب من يسيطرون على ذلك الإقليم وأنصارهم الروس.

وتعرب المملكة المتحدة عن بالغ أسفها لإجراء انتخابات غير قانونية في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في دونيتسك ولوغانسك، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد كان الأمين العام واضحا تماما في رسالته العامة بأن الانتخابات كانت غير قانونية بموجب القانون الأوكراني وبأنها تقوض بروتوكول مينسك تقويضا خطيرا. كما كان الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واضحا بالقدر ذاته إذ قال أن الانتخابات تتنافى مع نص وروح بروتوكول مينسك وستزيد تنفيذه تعقيدا.

وعندما تصدر قيادة المنظمات الدولية التي تنتمي روسيا إليها مثل هذه البيانات، فإن المرء يتوقع أن تستمع روسيا لها. وبدلا من ذلك، أعلنت روسيا عن تأييدها للانتخابات. وقالت روسيا أنها ستحترم إرادة مواطني دونباس على الرغم من أن ما يسمى بالانتخابات، كما قال الرئيس بوروشينكو، كانت "مهزلة بقوة السلاح لا علاقة لها بالتعبير الحقيقي عن إرادة الشعب". ورفض روسيا استنكار الانتخابات استمرار

إن الصين تلتزم دائما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلدان كافة، بما في ذلك أوكرانيا. وتؤيد الصين جميع الإجراءات التي تساهم في الحوار والتشاور، وإيجاد حل سياسي للأزمة. وسوف تواصل الصين القيام بدور إيجابي وبناء لصالح التوصل إلى حل سياسي لمسألة أوكرانيا.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينس آندرس تويرغ - فراندزين على إحاطته الإعلامية، والسيدة تاغليافيني والسيد أباكان على إحاطتهما الإعلاميتين.

قبل سنة تقريبا، دخلت أوكرانيا في فترة تحوّل لم يسبق له مثيل بعد سنوات من عدم الكفاءة الإدارية والجمود السياسي. وجاء هذا التحوّل من صميم المجتمع الأوكراني. وعقب الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو، شكّلت الانتخابات البرلمانية الأوكرانية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر مرحلة جديدة في عملية التحول الديمقراطي الجاري في أوكرانيا. فهذه الانتخابات تؤكد بدقة الاختيارات الأساسية للشعب الأوكراني لصالح إجراء تحوّل وتحديث عميقين في المجال الاقتصادي والاجتماعي لأوكرانيا. ومسيرة أوكرانيا نحو تحقيق سيادة القانون والتعددية السياسية يمكنها أن تستمر. الطريق سيكون طويلا. والخطوات المتفق عليها يجب ترجمتها الآن إلى تنفيذ للإصلاحات اللازمة في مجالات الاقتصاد، وسيادة القانون، واللامركزية، وإعادة الإعمار.

ومع ذلك، ومنذ أن شرعت أوكرانيا في مسار الإصلاح، فهي تواجه العرقلة في الماضي قداما. لقد امتد تحريض الانفصاليين بمساعدة من الخارج إلى الجزء الشرقي من أوكرانيا، أولا في شبه جزيرة القرم - التي جرى ضمها في انتهاك للقانون - وبعد ذلك في منطقة دونباس، مما تسبب باضطرابات، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وحالة إنسانية خطيرة. ونحن ندين بأشد العبارات هذا التدخل في الشؤون الداخلية الأوكرانية، الذي

يجب أن يتغير. وبالتالي، فإننا نناشد روسيا أن تسحب عتادها وأسلحتها وجنودها من الإقليم الأوكراني، مثلما تعهدت به في أيلول/سبتمبر، وأن تستخدم نفوذها لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ودعمها المستمر للانفصاليين المسلحين لا يؤدي سوى إلى تصعيد حالة خطيرة أصلا، ولن يؤدي سوى إلى مزيد من التردّي في علاقات روسيا مع المجتمع الدولي.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد المؤقت تويرغ - فراندزين، والسفير أباكان، والسفيرة تاغليافيني على إحاطاتهم الإعلامية التي أدلوا بها للتو.

بينما كانت الحالة الأمنية العامة في شرق أوكرانيا مستقرة مؤخرا، استمرت الهجمات العنيفة مُنسبةً في خسائر في الأرواح والممتلكات. والصين تشعر بالقلق إزاء ذلك. وفي الوقت ذاته، ترحب الصين بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بين روسيا وأوكرانيا بشأن الغاز الطبيعي، آملة أن يسهم الاتفاق في التخفيف من حدة التوترات الحالية وتعزيز حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وتعتقد الصين أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتسوية قضية أوكرانيا. وفي المرحلة المقبلة، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنفذ اتفاق مينسك بصورة حقيقية وعلى نحو يكفل تحقيق وقف لإطلاق النار، وإنهاء العنف في شرق أوكرانيا والتخفيف من شدة الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة.

إن قضية أوكرانيا تنطوي على تاريخ معقد وواقع حالي معقدين. والحل الأساسي لقضية أوكرانيا ينبغي أن يأخذ في الحسبان على نحو كامل الحقوق المشروعة لجميع المناطق والمجموعات العرقية ومصالحها وتطلعاتها في أوكرانيا.

كما ينبغي أن يسعى إلى تلبية الشواغل المعقولة للأطراف كافة، وتحقيق التوازن في المصالح بينها. ويحدونا الأمل أن تواصل جميع الأطراف المشاركة في الحوار البناء، بغرض الاتفاق على حل سياسي متوازن ودائم وشامل. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا على تحقيق هذا الهدف.

كل ما لديها من نفوذ على الانفصاليين من أجل احترام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً.

وتظل مسألة رصد الحدود الروسية - الأوكرانية نقطة محورية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة. ولقد أعربنا عن استعدادنا لتزويد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بما لدينا من قدرات في مجال المراقبة. وثبت أن الطائرات بدون طيار يمكنها أن تكون مصدراً بديلاً وحصرياً لنيل المعلومات. ونحن نجري مباحثات مع شركائنا الروس والأوكرانيين بشأن هذا الموضوع. إن هذه المباحثات صعبة، ولكنها هامة إذا أريد إحراز التقدم. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي تعزيز ولاية بعثة منظمة الأمن والتعاون في الأراضي الروسية وتوسيع نطاقها في أسرع وقت ممكن، كي تصل إلى مراكز حدودية أخرى.

وفي هذا السياق، إن نهجنا السياسي يستند إلى الحزم والحوار. ليس المقصود من الجزاءات العقاب ولكن التشجيع على الحوار. الجزاءات هي أداة، ولكنها ليست الأداة الوحيدة. واختتام المفاوضات قبل عشرة أيام بشأن توريد الغاز الطبيعي دلالة على أنه يمكن إحراز بعض التقدم من خلال الحوار. ولقد عرضت أوروبا بديلاً واضحاً - جزاءات أشد إذا استمرت أعمال زعزعة الاستقرار وساءت، أو إعادة النظر في المسألة إذا كان الوضع الميداني يشهد على تنفيذ حقيقي لاتفاقات ٥ أيلول/سبتمبر. وحن الوقت لكي نعمل جميعاً على نزع فتيل التصعيد، والعودة إلى إقامة علاقات من حسن الجوار بين الدول المستقلة وذات السيادة. فما من أحد لديه مصلحة في تأجيج النيران والعودة إلى خطابات قرن آخر.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية):
نشكر الأمين العام المساعد المؤقت للشؤون السياسية، السيد تويرغ - فراندزين، ونقدّر وجود السفيرين أباكان وتاغليافيني في هذه الجلسة. ونرحب أيضاً بالسفير سيرغييف، الممثل الدائم لأوكرانيا، في مجلس الأمن اليوم.

يجري في تجاهل صارخ لسيادتها وسلامة أراضيها. وكما حدث فعلاً في شبه جزيرة القرم خلال آذار/مارس، أجرى الانفصاليون ما يسمى انتخابات بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في الجزء الذي يحتلونه من دونباس. وهذه الانتخابات تشكل انتهاكاً لبروتوكول مينسك نصاً وروحاً، الذي يدعو إلى إجراء انتخابات محلية وفقاً للقانون الأوكراني. ومن الضروري التقيد التام بوقف إطلاق النار على وجه السرعة، ومواصلة المفاوضات بشأن الوضع المؤقت للمناطق في الشرق.

ومع توقيع وقف إطلاق النار في مينسك بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر، وتوقيع اتفاق في ١٩ أيلول/سبتمبر، بدأت في نهاية المطاف عملية دبلوماسية بين كييف وموسكو. وتظل هذه الاتفاقات أساساً جيداً لوضع حد للأزمة على أساس ثلاثة مبادئ: احترام وقف إطلاق النار، ورصد الحدود الشرقية من أوكرانيا، وإجراء مباحثات بغرض إيجاد حل دائم. ويجب أن تتمثل الأولوية الآن في البقاء على مسار الحوار، ومواصلة تنفيذ هذه الاتفاقات. إن هدفنا هو الإتيان بالأوكرانيين والانفصاليين والروس إلى طاولة المفاوضات من أجل وقف التصعيد. وهذا الجانب هو من الجوانب الهامة لبروتوكول مينسك.

إن التحركات العسكرية التي حصلت في نهاية الأسبوع الماضي على الحدود الروسية - الأوكرانية، وأكدتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي مبعث قلق كبير في هذا الصدد. فهناك العشرات من المركبات العسكرية بينها دبابات دخلت أوكرانيا في الأيام الأخيرة. فتعزيز الوجود العسكري للانفصاليين، وتحركات القوات أمران يثيران المخاوف من تجدد القتال على نطاق أوسع. ومما يبعث على الشعور بقلق خاص هو الإعلان عن إنشاء جيش دونباس، والتعبئة العامة. فعلى الانفصاليين ومؤيديهم أن يثبتوا أنهم مستعدون للحوار والبحث عن السلام. وفي هذا السياق، ندعو روسيا مرة أخرى إلى منع نقل الأسلحة والرجال عبر حدودها، واستخدام

ونؤكد مجدداً دعمنا للجهود التي يواصل الأمين العام والأمم المتحدة بذلها لإيجاد حل للحالة في أوكرانيا. ونأمل أيضاً أن تواصل مختلف الآليات الدولية المستقلة الإسهام في إيجاد حل للأزمة.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلت بالإنكليزية): هنالك حرب غير معلنة تشنها روسيا ضد أوكرانيا. وهي الآن تكاد لا تصل إلى العناوين الرئيسية في الإعلام لأنها تتسلل ببطء - عدد قليل آخر من الأمتار من الأرض المستولى عليها، عدد قليل آخر من التفجيرات، عدد قليل آخر من الدبابات الروسية، وعدد قليل آخر من القتلى في كل مرة. ومع احتفال أوروبا بالذكرى الخامسة والعشرين لسقوط جدار برلين وإعادة توحيد أوروبا، تبذل روسيا قصارى جهدها من أجل إعادة إحياء عصر مضى من الانقسام واستراتيجية حافة الهاوية، مواصلة عدوانها ضد أوكرانيا، مدعوماً بمطالبات زائفة في الدفاع عن المتكلمين بالروسية من تقدم الفاشية واتهاماتٍ مُستهجنةٍ ضد أوروبا والغرب.

إن احتطاف ضابط استخبارات إستوني في الجانب الإستوني من الحدود وطيار أوكراني في أوكرانيا؛ والزيادة المثيرة للقلق في حدة الأعمال الاستفزازية الروسية وخطورتها التي تتضمن تحليق طائرات الاستطلاع والمقاتلات فوق مزيد من الأراضي، من منطقة بحر البلطيق إلى البرتغال، والولايات المتحدة وكندا واليابان - كلها تشير إلى المزيد من العدوانية العسكرية الروسية الانفرادية التي تتجاوز حدود أوكرانيا.

إن الصراع في أوكرانيا ليس مسألة داخلية. وهو ليس حرباً أهلية ولا ثورة مواطنين ساخطين. إنها حرب روسيا ضد أوكرانيا لأنها تجرأت واختارت مساراً مختلفاً، المسار الأوروبي. إن الانفصاليين المسلحين غير الشرعيين المدعومين من الكرملين، الذين يحمل العديد منهم جوازات سفر روسية، قد ألحقوا ضرراً فادحاً بالقوات الأوكرانية والسكان المدنيين

نحن نأسف لأنه تعين على المجلس أن ينعقد اليوم، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء زيادة تصعيد الأزمة في الشرق والجنوب من أوكرانيا. ونشعر بالقلق تجاه المعلومات عن إمكانية تقديم دعم عسكري أجنبي في شرق أوكرانيا، وما قالته لنا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الملح احترام وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً، ورصده والتحقق منه عن طريق بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفقاً لأحكام اتفاقات مينسك. وإننا على ثقة من أن جميع الأطراف سوف تكون قادرة على تنفيذ اتفاق مينسك، الذي هو أداة سياسية شاملة تهدف إلى تحقيق السلام والهدوء لجميع السكان في شرق أوكرانيا.

ونشعر بالأسف حيال الوضع الأمني المتفاجم في شرق البلد مما يخلّف عواقب وخيمة على السكان المدنيين، الذين ما فتئوا يعانون من الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان التي تأتي من جميع الجهات الفاعلة. ومن الملح تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جنوب - شرق أوكرانيا، حسبما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. والزيادة الهائلة في عدد الأشخاص المشردين داخلياً تشكل أحد العناصر الأكثر إثارة للقلق. ويجب أن يتم إيصال المساعدات الإنسانية دونما تأخير، ووفقاً للمبادئ الإنسانية. ويجب تسخير الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي دعماً للحكومة المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن المساعدة والحماية.

ونحن نشدد على أهمية تعزيز سيادة القانون، والالتزام باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، والقانون الدولي. كما أنه من الضروري التقيّد بمبدأ عدم التدخل وعدم الإقحام في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وأخيراً، نحث الأطراف على السعي إلى حل سلمي لهذه الأزمة من خلال الحوار السياسي المباشر، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تزيد من حدة التوترات.

حفنة من القوميين المتعصبين والمتعاطفين مع النازية وكارهي الأجانب الذين تم تجريبيهم واختبارهم في عمليات الاستفتاء غير المشروعة في شبه جزيرة القرم. ولو بحث أعضاء المجلس عن اسم ماتيو تيز بسكورسكي في محرك البحث الشبكي غوغل (Google)، لوجدوه واقفاً في إحدى الصور أمام علم عليه الصليب المعقوف. وفرانك كريلمان يكره الأجانب صراحة وهو معروف بمطالبته بمنح العفو للأشخاص الذين تعاونوا مع نظام هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. وأما مارتون غيونغيوسي، فقد اقترح ذات مرة أن اليهود الهنغاريين ينبغي أن يتم إحصاؤهم لأنهم يشكلون خطراً على الدولة. وسيردا تريفكوفيتش هو أحد المدافعين عن سلوبودان ميلوشيفيتش وكاره للإسلام. وإيفالد شتادلر معروف بإلقاءه أحد أكثر الخطابات عنصرية في البرلمان الأوروبي. وللقائمة بقية.

موسكو "تكافح الفاشية" في أوكرانيا بمساعدة من شخصيات بغضنة من هذا القبيل. وليس مهماً أن سكان أوكرانيا رفضوا بحق القوى المتطرفة خلال الانتخابات الوطنية في الآونة الأخيرة. وفي أثناء مغازلة روسيا لحافة أوروبا المتطرفة، تواصل الآلة الدعاية لروسيا الترويج لأسطورة المجلس العسكري الفاشي لأوكرانيا. وما لن تقوله الآلة الدعاية الروسية، على أية حال، هو أنه بما أن القوات الروسية "حررت" شبه جزيرة القرم، فإن حالة حقوق الإنسان في المنطقة قد تدهورت تدهوراً شديداً، وأن المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرقي أوكرانيا قد وُصفت مراراً وتكراراً في تقارير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أنها هاوية من الفوضى والإجرام.

إن استخفاف روسيا بالقواعد المقبولة دولياً للسلوك والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لأمر مذهل، بما في ذلك التلاعب بجميع الأمور الإنسانية. وتحت ذريعة المعونة الإنسانية، شهدنا إعداد ما يمكن أن يكون القافلة السابعة التي

قبل فترة وقف إطلاق النار وخلالها، مستخدمين الأسلحة المتطورة، والدبابات، وقاذفات الصواريخ المتعددة والمدفعية الثقيلة. وفي حين احترمت أوكرانيا اتفاق وقف إطلاق النار، استخدم الانفصاليون المدعومون من روسيا ذلك الوقت لإعادة التسلح والاستيلاء على المزيد من الأراضي. والآن، ربما أصبحت تلك الجماعات المسلحة غير المشروعة أفضل تسليحاً من بعض الجيوش الأوروبية الأصغر حجماً - كل ذلك بفضل استمرار الدعم والإمداد الروسي لها.

ونحن نشعر بالقلق العميق إزاء التقارير التي وردت مؤخراً من بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي سجلت عبور قوافل من الشاحنات لا تحمل علامات تسجيل مُحملةً بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة، والذخيرة، وقاذفات الصواريخ المتعددة من طراز غراد ومدافع هاويتزر، فضلاً عن ناقلات الجنود المدرعة والدبابات، وكانت تتحرك غرباً عبر الحدود إلى داخل المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون. وهذا انتهاك واضح وصارخ لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دعا إلى انسحاب القوات الروسية وأسلحتها من أوكرانيا وإغلاق الحدود تحت رقابة دولية. ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه على الرغم من الأحكام ذات الصلة من بروتوكول مينسك بشأن إنشاء وجود دائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على طول الحدود المشتركة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي، منعت روسيا منفردة توسيع هذا الوجود على الحدود، مما أسفر عن قيام راصدي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة كيلومترين فقط من الحدود الأوكرانية - الروسية من أصل ما مجموعه ٤٠٠ كيلومتر.

وكان إجراء الانتخابات غير الشرعية من قبل الانفصاليين في شرق أوكرانيا انتهاكاً واضحاً آخر لاتفاقات مينسك. لقد قامت روسيا بمفردها بالمصادقة على هذه الانتخابات الصوريّة، بل وترتيب حضور "مراقبين" - وما هم إلا

مينسك ونصها، والسماح بالرصد الدولي دون عوائق للحدود الأوكرانية الروسية. وعلى روسيا أن تتبرأ من الانفصاليين وإدانة أي محاولة من جانب القادة الذين نصبوا أنفسهم لإنشاء هياكل نفوذ موازية في شرق أوكرانيا. ووفقاً لاتفاقات مينسك، يجب عليها أيضاً سحب المعدات والأسلحة والقوات من أراضي أوكرانيا وإغلاق حدودها أمام حركة الأسلحة والمترقة نحو المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون.

إن التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في شرق أوكرانيا هو بحق في أيدي روسيا. وهي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تفاقم الوضع، وخلق نزاع مجمل آخر في أوروبا. إن المحاولات الرامية إلى إعادة رسم حدود أوروبا بالقوة العسكرية بعد ٢٥ عاماً على سقوط جدار برلين أعمال إجرامية تقوّض الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة.

يود وفد بلدي أن يشكر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على أعمال المراقبة والرصد التي تجري في عين المكان، وتشدد على أهمية ضمان إبلاغها المتواصل وتواجدها في المنطقة المتضررة من النزاع. إن تقديم رواية بديلة موضوعية وغير متحيزة هو أمر بالغ الأهمية بما أن الآلة الدعائية الروسية توسّع من مداها. ويؤكد وفد بلدي مجدداً دعمه الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. الخيار الأوروبي لأوكرانيا ليس إمعاءً من الخارج. بل هو خيار الشعب الأوكراني الذي بين بوضوح العام الماضي أنه ضاق ذرعاً بالفساد، والمحسوبية، وحكومة السلب والنهب. أعيد تأكيد هذا الخيار في الانتخابات الوطنية الأخيرة ويجب احترامه من قبل الجميع.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أدعو زملائي في مجلس الأمن إلى عدم تحويل جلسات المجلس إلى مهازل من نوبات الهستيريا المسعورة.

سيتم إرسالها الآن إلى أوكرانيا من دون موافقة أوكرانيا وفي انتهاك لحدودها. وفي حين أن الاحتياجات الإنسانية في المنطقة لم تتضاءل ولا تزال مزرية، فإن الانفصاليين المسلحين ما فتئوا يكسبون الأراضي مع كل قافلة جديدة. واليوم، تبلغ تكلفة عدوان روسيا ضد أوكرانيا حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من المشردين، وقتل ما لا يقل عن ٤ ٠٠٠، وما يزيد على ٩ ٠٠٠ جريح، وحوالي ٥,٢ مليون شخص يعيشون في المناطق المتضررة بالنزاع. ونتيجة العدوان الذي شنته روسيا ضد أوكرانيا هي أيضاً عودة شباب روسيا أنفسهم إلى ديارهم موتى ومجهولي الهوية في صناديق نقل الجثث العسكرية السيئة الصيت.

إن بيان جنيف وإعلان برلين المشترك، وبروتوكول مينسك ومذكرة مينسك هي آخر الإضافات إلى القائمة الطويلة من الوثائق والمعاهدات التي انتهكتها روسيا، من إعلان ألما - آتا عام ١٩٩١، ومذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية، واتفاق أسطول البحر الأسود في عام ١٩٩٧ بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، إلى ميثاق الأمم المتحدة نفسه. لا يمكن نزع فتيل هذه الأزمة التي تزداد دموية إلا بالعودة الكاملة والمستدامة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف قبل أن تخرج بشكل كامل عن السيطرة - وهذا يمكن أن يحدث في أي وقت مع تجمع القوات الروسية بالقرب من الحدود الأوكرانية وزيادة التحركات العسكرية في المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون.

وقد كانت أوكرانيا تقوم بدورها، ويجب أن تواصل القيام بذلك، من خلال السعي إلى تحقيق مجموعة واسعة النطاق من الإصلاحات اللازمة، ومكافحة الفساد والوصول إلى المناطق المتضررة من أجل إعادة بناء الثقة الشعبية بالحكومة الوطنية. ومع ذلك، فإن العبء على روسيا ومسلحيها الذين يعملون بالوكالة في شرقي أوكرانيا للقيام بدورهم. ينبغي لروسيا الامتناع عن تهديد جيرانها، والقبول بروح اتفاقات

السكنية في دونيتسك بالقرب من المطار. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت قذيفة هاون من حي في اتجاه الشمال الغربي - وهو ما أكدته مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لتسقط على ملعب كرة قدم ملحق بمدرسة رياضية في دونيتسك، مما أسفر عن مقتل صبيين وإصابة ثلاثة آخرين. وأسفر إطلاق ذخائر عنقودية من نفس الموقع في بداية تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل بعض موظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في اللغة الروسية لا توجد كلمة "حقيقة" إلا بصيغة المفرد، فليس لها صيغة جمع، وذلك بخلاف كلمة "كذبة". وفي سياق تلك الحقيقة المسكوت عنها، يبدو من المنطقي أن مواقع المتمردين التي جرى تعزيزها والتي رآها مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقع في مناطق تتعرض لهجوم مستمر من جانب القوات المسلحة. وعلى ما يبدو أن الخوف الذي تشعر به كييف من القوات المتمردة هائل لدرجة أنه لتبرير إخفاقاتها وما تقوم به من عمليات نشر واسعة النطاق لأفراد ومعدات على الجبهة، نسمع مرة أخرى مزاعم صاحبة عن إرسال روسيا أسلحة وأفراد من جيشها النظامي. أما في العواصم الغربية ومن خلال منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنهم يصيرون مرددين بيانات عن نشر افتراضي لقوافل ومقاتلين من الإقليم الروسي. ولكن أحدا لا يقدم أي وقائع حقيقية لتأكيد هذه المزاعم، وذلك لأن كل ما يقال كلام أجوف وأكاذيب دعائية معتادة. وينبغي أن يكون واضحا أنه في ظل الظروف الراهنة، تخضع حدود روسيا مع أوكرانيا لمراقبة واهتمام فائقين، ويسهل رصدتها، بما في ذلك من الفضاء.

وللأسف، فإننا مضطرون لأن نقر بشعورنا بالإحباط نتيجة عدم وجود أي رد فعل تقريبا من جانب بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتحركات وتعزيز مواقع القوات المسلحة الأوكرانية وشُعبها الفرعية المسلحة الأخرى، التي لديها - وبالمناسبة - "من يتولونها بالرعاية" على حد

لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون السياسية السيد توينبيرغ - فراندزن ونشكره على المعلومات المقدمة. كما نشكر كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد أبابكان، وممثلة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيدة تاليايفي. واستمعنا باهتمام إلى عمليات التقييم التي قام بها الذين يعملون بصورة مباشرة في الميدان كل يوم من أجل إيجاد حل للحالة في جنوب شرقي أوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن دعوة الأطراف الفاعلة الدولية التي تعمل بموجب ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جلسات مجلس الأمن ليس مناسبا تماما، ناهيكما بأنه يصرف انتباههم عن التزاماتهم ويسيس الأنشطة العملية بلا داع.

ومما يؤكد حقيقة أنه جرت دعوتهم لهذا الغرض تحديدا البيانات التي استمعنا إليها اليوم من العديد من أعضاء المجلس الذين استخدموا منبرنا ويمثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا للسعي بصورة بناءة إلى إيجاد حل للأزمة الداخلية الأوكرانية، ولكن للانخراط مجددا في حملات دعائية، مستخدمين عبارات منمقة جديدة.

ومما لا شك فيه أن الحالة في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك لا تزال متوترة. فليس هناك امتثال كامل لنظام وقف إطلاق النار، ولم تبدأ عملية سحب الأسلحة والمعدات الثقيلة. بل على العكس من ذلك، فطوال مدة وقف إطلاق النار شهدنا حشد قوات أوكرانية على طول جميع الخطوط الأمامية تقريبا. ومن المهم أن نلاحظ أن حشد القوات الأوكرانية يجري على مقربة شديدة من مدن منطقة دونباس، والتي يضطر المتمردون لحمايتها. ونتيجة لذلك، حدثت اشتباكات بين الطرفين على طول الخطوط الأمامية، ويُقتل يوميا مدنيون أبرياء، ولا سيما في الأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة الأوكرانية في منطقتي أفدييفكا وبيسكي السكيتين، وهناك قصف منهجي للمناطق

تعبير أحد زملائنا هنا في القاعة. ونحن لا نعرف كيف تتم مساءلتها ولا الجهة التي يخضعون للمساءلة أمامها. ولكن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر دخلت دبابات ومدفعية ثقيلة إلى كارليفكا؛ وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت إلى منطقة لوغانسك نظم إطلاق صواريخ متعددة من طرازي غراد وأوراغان ومنصات لإطلاق قذائف سكود، ودخلت مجموعة مكونة من ٥٠٠ عسكري أوكراني كراسنا تاليفكا في منطقة لوغانسك. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتربت ٣٢ دبابة من الضواحي الشرقية في غورليفكا، فيما توجهت إلى أرتيمييفسك ١٣ دبابة، و ١٥ مدفع شيلكا ذاتي التوجيه مضاد للطائرات و ٧ أنظمة توشكا - يو لإطلاق القذائف التكتيكية، و ٦ نظم إطلاق صواريخ متعددة من طراز غراد، وقاذفة صواريخ متعددة من طراز سميرتش. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت قافلة دبابات ضواحي ياسينوفاتا في مقاطعة دونيتسك. هذه إحصاءات. فلماذا لا يجري الحديث عن تلك الحقائق؟ يجب أن يتضح للجميع أن الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بهذا الأمر في تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يرسم صورة زائفة ومستفزة لما يحدث. ويحدونا الأمل في أن يتم سد هذه الثغرة.

ونرى أنه من الضروري أن يمثل أطراف النزاع امتثالا كاملا لاتفاقي مينسك. وفي هذا الصدد، فإن المسألة الرئيسية الأولى هي إرساء وقف حقيقي لإطلاق النار، يلتزم به الجانبان على نحو مسؤول. ومع ذلك، فهناك عناصر لا تقل أهمية، وهي عناصر الاتفاقات المتعلقة بتحقيق لامركزية السلطة وعقد حوار يشمل الجميع على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في دونباس. ولكن السلطات الأوكرانية لا تقوم بأي من هذه الأمور.

ونشعر بالقلق إزاء قرار الرئيس بوروشينكو إلغاء القانون المتعلق بالمركز الخاص لمناطق معينة في مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك. فبرغم كل شيء، هو يشكل حجر زاوية لاتفاقي

مينسك، والذين سيكونان لاغيين وباطلين تماما في الأساس. ولم يكن القانون مثاليا وكانت شرعيته محدودة؛ فالدورة السابقة للبرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا) لم تشر إلى حدود المناطق التي سيكون لها مركز خاص، ولم تجر مناقشة موعد الانتخابات الذي حدده القانون في ٧ كانون الأول/ديسمبر مع ممثلين لدونيتسك ولوغانسك، مما يمثل انتهاكا لدستور أوكرانيا ذاته. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان من المحتمل أن يصبح القانون أساسا لمواصلة المحادثات بين كييف والمتمردين.

كما لم تنفذ كييف حكما هاما آخر من أحكام اتفاقي مينسك، ألا وهو، القانون الذي يمنح عفوا لمن شاركوا في الأحداث. وعلاوة على ذلك، يبدو أن رئيس البرلمان الأوكراني يقترح إلغائه. ولم تُقدم ضمانات بشأن الأمن الشخصي للمشاركين في المشاورات.

أتحول الآن إلى الجوانب الإنسانية للاتفاق. نجد أنه بدلا من اتخاذ تدابير من أجل إعادة بناء دونباس، أنشأت الحكومة الأوكرانية نظاما جديدا لتمويل مؤسساتها الممولة من الميزانية ولسداد المعاشات التقاعدية والإعانات، التي ألغتها بكل بساطة. فكيف يمكن أن يكون هناك أي حديث عن الثقة من وجهة نظر الناس العاديين فيما تُقصف بيوتهم ويفتقرون إلى الإمكانات اللازمة للعيش؟ وفي هذا الصدد، فإننا نرفض أي اتهامات توجه للجهود التي تبذلها روسيا بهدف إرسال قوافل مساعدة إنسانية محملة بالأغذية والأدوية ومواد البناء إلى دونيتسك ولوغانسك. فأنشاء هذه الظروف المتفاقمة، لا تعدو هذه الاتهامات أن تكون غير أخلاقية. وقد تحملنا ما يكفي من الافتراءات والتشويه في هذا الشأن. إنه يجري إبلاغ كييف عن كل قافلة إنسانية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، ولكن تعاونا أمر عسير. ونخرج بانطباع مفاده أنها لا تهتم كثيرا بمصير شعبها في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بالانتخابات التي جرت في منطقتي دونيتسك ولوغانسك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أعرب عدد من

كان تقريره آنذاك مثيرا للقلق، ولكن الحالة في شرق أوكرانيا في الوقت الحاضر ازدادت تدهورا بصورة كبيرة.

وكما أخبرنا الأمين العام المساعد تويبرغ - فراندزن من فوره، فإن وقف إطلاق النار "يقع تحت ضغط مستمر وخطير" وأن اتفاقي مينسك "في خطر". وقد تكلمت السفارة تاغليافيني عن "التجاهل الصارخ للالتزامات ... قطعت في مينسك". ونرى تقارير مستمرة وجديرة بالتصديق عن تحرك التعزيزات العسكرية التي تقدمها روسيا، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والدبابات، إلى الخط الأمامي للصراع في شرق أوكرانيا. ووصف كبير مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أباكمان، للتو ثلاث مشاهدات منفصلة لهذه القوافل من جانب مراقبي المنظمة.

يجب أن يساورنا القلق جميعا جراء هذه التصعيد المتزايد في شرق أوكرانيا، وجراء انتهاكات الاتحاد الروسي المستمرة لبروتوكول مينسك، وخاصة عدم سحبه لجميع موظفيه من أوكرانيا. وفي انتهاك آخر لبروتوكول مينسك، مُنعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من مراقبة الحدود الأوكرانية الروسية بشكل كاف، حيث يبدو أن القوات الروسية تحشد مرة أخرى قواتها بأعداد كبيرة. ويذكرنا هذا كله، على نحو مقلق بالحالة التي سبقت ضم الاتحاد الروسي المزعوم للقرم. لقد شهدنا هذه الحالة من قبل.

إن هذه التطورات تأتي على خلفية ما يسمى بالانتخابات في شرق أوكرانيا. وقد جرت إدانة هذه الانتخابات المزعومة غير الشرعية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من قبل الأمين العام. وشكلت آخر مخالفة صريحة لبروتوكول مينسك، الذي ينص بوضوح على ضرورة أن تجري الانتخابات "وفقا لقانون أوكرانيا".

إن أستراليا ترحب بالانتخابات البرلمانية المشروعة التي جرت في أوكرانيا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكان من

الوفود عن هلع مبالغ فيه بشأنها، كما لو كانت العملية ليست عملية ديمقراطية، أود أن أشدد على النقاط التالية: يحترم الاتحاد الروسي الإرادة التي عبر عنها سكان الجنوب الشرقي. وعلى وجه العموم، فقد أجريت الانتخابات بطريقة منظمة، وكانت مشاركة الناخبين عالية، وبالتأكيد لم تجر تحت تهديد السلاح. ومن المهم بصفة خاصة أن الممثلين المنتخبين حصلوا على تفويض لتسوية المسائل العملية الخاصة باستعادة الحياة الطبيعية في المنطقة. وهم لا يشكلون أي تهديد لاتفاقي مينسك وعملية السلام. فضلا على ذلك، فإنهم يتيحون فرصة فريدة لبدء حوار مستدام بين السلطات المركزية الأوكرانية وممثلي دونباس، بهدف إيجاد حلول سياسية شاملة يمكن أن تنهي الخلافات المتراكمة.

وما فتئنا نتكلم منذ الربيع عن حقيقة أنه لا بديل عن إجراء حوار شامل للجميع على أساس الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة. لقد حان الوقت لأن تفي كيف بالتزاماتها التي تعهدت بها في جنيف، لا سيما بالنظر إلى أن لها الآن شركاء ممثلين في المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أستراليا.

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، بمن فيهم ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي نوليها ثقة كبيرة لدورها الذي لا غنى عنه في الرصد على أرض الواقع. ونرحب أيضا بممثل أوكرانيا الدائم، السفير سيرغييف.

أبلغ الأمين العام المساعد للشؤون السياسية فرنانديث - تارانكو المجلس قبل أسبوعين بأن بروتوكول مينسك لا يُنفذان تنفيذا كاملا وبأن وقف إطلاق النار يجري انتهاكه بانتظام، مما يتسبب في وقوع خسائر في الأرواح بصورة عنيفة. ووصف كيف تعرقل الحالة الأمنية عودة المشردين داخليا وتوطينهم، والذي أصبح ملحا بصورة متزايدة مع قدوم فصل الشتاء. لقد

المشجع ملاحظة إشادة تقرير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسير الانتخابات البرلمانية الأوكرانية، وباللجنة المركزية للانتخابات التريهة والفعالة. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع الحكومة الجديدة في أوكرانيا. ومن الخطأ، بطبيعة الحال، عدم تمكن الناس في القرم والعديد من الأشخاص في الأراضي التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا، من ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت. إننا نثني على السلطات الأوكرانية، على الجهود التي تبذلها من أجل منح حق الاقتراع لأكثر عدد ممكن من الناس، في ظل هذه الظروف الصعبة.

وتظل أستراليا عازمة على بذل كل ما في وسعها لتقديم المسؤولين عن إسقاط الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة MH-17، إلى العدالة. ونحن ملتزمون بالعودة الدولية الكاملة لموقع تحطم طائرة الرحلة MH-17، عندما تصبح الحالة آمنة للقيام بذلك، بالتعاون مع شركائنا الهولنديين والماليزيين. إننا نقدر تأكيد الرئيس بوتن لرئيس الوزراء الأسترالي توني أبوت، أمس الثلاثاء في بيجين التزام الاتحاد الروسي بالقرار ٢١٦٦، بما في ذلك دعمه لإجراء لتحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في سبب تحطم الطائرة، وضمان وصول الخبراء الدوليين الكامل إلى موقع الحادث. لكن لن يحدث ذلك، إلا إذا امتثل الانفصاليون الذين يدعمهم الاتحاد الروسي لوقف إطلاق النار.

وتعطى الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم على ردكم على رسالتي المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وعلى عقد جلسة اليوم. وقد وجهت انتباهكم في تلك الرسالة إلى التدهور الخطير للحالة الأمنية في شرق أوكرانيا التي تهدد سلامتنا الإقليمية، وتميل إلى أن تتحول إلى "نزاع مجمل"، وبالتالي، لا تزال تشكل تحدياً للسلام والاستقرار في عموم منطقة وسط وشرق أوروبا، وخارجها.

ونتمنى بمساعدتكم ومساعدة عواصم الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من إنشاء مجموعة اتصال ثلاثية: تتكون من أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الروسي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في شرق أوكرانيا. وقد عقدت هذه المجموعة سلسلة من الاجتماعات بما في ذلك تلك التي عقدتها في مينسك مع دعوة زعماء

وبشكل أعم، يعد الالتزام بوقف إطلاق النار والالتزامات الواردة في بروتوكول مينسك، أمورا ضرورية للانتقال لإيجاد حل سياسي دائم في أوكرانيا، يتعين أن يستند إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولكن من دون مشاركة حقيقية من جانب الاتحاد الروسي، فإن هذه الخطة لن تسفر عن شيء. ويعيدنا هذا إلى السبب الجذري للحالة الأمنية المتدهورة في أوكرانيا: أي حملة الاتحاد الروسي المستمرة لزعزعة الاستقرار بشكل متعمد. ولا تزال الأعمال التي

إن المتمردين الذين ساروا على نسق تجاهل الاتحاد الروسي لإقامة خط تماس، لا يزالون يقومون بعمليات هجومية، في محاولة لتوسيع المنطقة الخاضعة لسيطرتهم. واعتباراً من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، زاد المتشددون والجنود النظاميون الروس بشكل كبير من المناورات العسكرية التي يقومون بها في منطقتي دونيتسك ولوغانسك. ويجري تجنيد وتدريب المتشددين على نطاق واسع في نواحي دونباس التي هي خارج سيطرتنا مؤقتاً، وكذلك في الجانب الروسي من الحدود. ومن المتوقع تنفيذ هجوم في عدد من المواقع على طول خط التماس. ولا يمكننا استبعاد محاولة فتح ممر بري من الاتحاد الروسي، إلى القرم المحتل بشكل مؤقت.

وتتمثل العلامة المقلقة الأخرى على انتهاك اتفاقي مينسك، في التدفق الهائل للمعدات العسكرية الثقيلة من الاتحاد الروسي إلى أوكرانيا، إلى جانب الأفراد والوقود، المتواصل بعد ٥ أيلول/سبتمبر. ولاحظت أوكرانيا والاتحاد الروسي، حدوث زيادة خطيرة في إمداد الاتحاد الروسي المتمردين بالأسلحة غير الشرعية خلال الأسبوع الماضي. ورصدت السلطات الأوكرانية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حركة واسعة النطاق لمعدات عسكرية ثقيلة من الأراضي الروسية إلى بلدة كراسني لوش في أوكرانيا: شملت رتلين عسكريين يضمّان ٣٢ دبابة و ١٦ مدفع هاوتزر من طراز دي - ٣٠، و ٣٠ شاحنة كاماز محملة بالجنود والذخيرة. وأكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تحرك رتلين عسكريين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، يضمّان ٥٠ شاحنة كاماز محملة عن آخرها. مع سحب كل شاحنة تقريباً مدافع خلفها. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت المنظمة مرور قافلة عسكرية مكونة من ١٧ شاحنة زيل، على بعد ١٥ كيلومتراً شرق دونيتسك. وكانت ٥ شاحنات تحمل صواريخ غراد.

شاهدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر قافلة أخرى من ١٧ شاحنة زودت الإرهابيين

منطقتي لوغانسك ودونيتسك إلى المشاركة فيها. ونتيجة لذلك، حصلنا على وثيقتين رسميتين: بروتوكول ومذكرة تفاهم، جرى دعمهما بالإجماع والتوقيع عليهما في ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر من جانب جميع المشاركين في الاجتماعات. واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة، وزعماء الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفرادي البلدان، بما في ذلك تلك التي تمثلونها اتفاقي مينسك بأتهما واعدان، وعلى هذا النحو، فإنهما يمكن أن يجلبا السلام والاستقرار على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. وتم تأكيد الالتزام بتنفيذ الاتفاقيين خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ميلانو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة رئيس الاتحاد الروسي.

ومع ذلك، ينتهك الاتحاد الروسي وما يسمى "قيادة" المسلحين بشكل صارخ هذين الاتفاقيين. وقد أعرب في هذا الصدد، السيد بان كي - مون عن خيبة أمله، ودعا مرة أخرى الأطراف المعنية إلى القيام بعملية تسوية من أجل الوفاء بالتزاماتها. وأود أن أسترعي انتباهكم إلى بعض القضايا الرئيسية في هذا الصدد.

أولاً، اتفقنا مع الاتحاد الروسي في مينسك على وقف إطلاق نار فوري بين البلدين وانسحاب الجماعات المسلحة غير الشرعية وسحب المعدات العسكرية، فضلاً عن المقاتلين والمترزقة من أراضي أوكرانيا. ماذا حدث بعد ذلك؟ واصل متمردون تدعمهم القوات النظامية الروسية، قصف الجيش الأوكراني، فضلاً عن مواقع مدنية، ولا سيما باستخدام قاذفات صواريخ متعددة وصواريخ من طراز سميرش، وذلك في انتهاك صارخ لجميع الاتفاقيات المبرمة. وجرى منذ ٥ أيلول/سبتمبر قصف القوات الأوكرانية والمدنيين لأكثر من ٢٧٠٠ مرة. وقتل ١٢٩ جندياً أوكرانيا. وجرح أكثر من ٦٥٠ جندياً. وفقد ٦٥ مدنياً على الأقل حياتهم.

بمدافع هاوتزر عيار ١٢٢ ملم ومحطات الرادار. وفي اليوم نفسه، عبرت قافلة أخرى من الشاحنات، تنقل ثلاث شاحنات منها محطات رادار، الحدود على نحو غير قانوني. وسجلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالأمس مرور قافلة من ٤٣ شاحنة في الجزء الشرقي من دونيتسك. وحملت خمس شاحنات من القافلة مدافع هاوتزر عيار ١٢٢ ملم بينما حملت خمس شاحنات أخرى صواريخ غراد. وشوهدت قذائف بانتسير - اس ١ المضادة للطائرات ومنظومة دفاعية تم في المنطقة القريبة من نقطة تفتيش تابعة للمقاتلين بالقرب من بلدة نوفوأزوفسك.

وترد تقارير عن مرور القوافل الروسية غير قانونية محملة بالأسلحة الثقيلة كل يوم. وأصر الوفد الروسي اليوم على أن حكومته لا تقدم أي مساعدات عسكرية للانفصاليين في أوكرانيا. وهذا يعني أن هناك شخصا آخر غير الدولة يمتلك القذائف والدبابات والمدافع ويقدمها إلى الجماعات المسلحة غير القانونية في أوكرانيا. وهذا يعني أن شخصا آخر في روسيا يمتلك الطائرات الهجومية والطائرات العمودية التي تواصل انتهاك المجال الجوي لبلدنا. ويواصل الوفد الروسي القول بأن القوات المسلحة الروسية والمعدات العسكرية لم يسبق لها مطلقا عبور حدود أوكرانيا. هل هذا يعني أن حرس الحدود للاتحاد الروسي لا يراقب جانبها من الحدود الأوكرانية الروسية، وإنما شخص آخر هو الذي يسمح بعبور القوافل العسكرية بشكل غير قانوني؟

لقد سمعنا العديد من المرات، هنا وفي موسكو، عن استعدادهم لسحب الكم الهائل من الأسلحة والقوات من حدود أوكرانيا. واليوم، لدينا كل الأدلة اللازمة لإثبات أن أوكرانيا محاطة بكميات هائلة من الأسلحة والقوات. ونطالب أن توضح روسيا هنا والآن سبب حاجتها إلى الاحتفاظ بـ ٢٠٠ دبابة، و ٦٠٠ مركبة و ٦٤٠ وحدة مدفعية، و ١٩١

طائرة هجومية و ١٢١ هليكوبتر هجومية على حدودنا. ورغم ذلك لم تتلق أوكرانيا ولا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أي نوع من التوضيح.

والنقل غير القانوني للشحنات من إقليم الاتحاد الروسي عبر حدود الدولة، الذي أطلق عليه الوفد الروسي اليوم معونات إنسانية، إلى المدنيين في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، يمثل أيضا مسألة تثير قلقا عميقا لدى أوكرانيا. إذ نظم ذلك من دون الحصول على موافقة الجانب الأوكراني الرسمية ومن دون إتمام الإجراءات الحدودية والجمركية اللازمة من السلطات الأوكرانية ذات الصلة، ومن دون تنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغية مرافقة ممثليها للشحنات، في انتهاك للتشريعات الوطنية لأوكرانيا والاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق. وعبرت آخر ما يسمى بقوافل المساعدات الإنسانية الحدود الدولية لأوكرانيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وفي ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ونطالب بأن يتوقف الاتحاد الروسي عن استخدام مسألة المساعدات الإنسانية كغطاء لإيصال الإمدادات غير المشروعة من القوات والمرتقة والأسلحة إلى شرق أوكرانيا.

وعلى العكس مما تضطلع به روسيا من أعمال عدوانية ودعاية مغلوطة تلتزم القوات الأوكرانية بنظام وقف إطلاق النار. وتبذل أقصى جهد لتجنب الأعمال العسكرية الشاملة ولا تستخدم الأسلحة إلا للدفاع عن نفسها ضد هجمات المقاتلين. وأود أن أقول بوضوح تام أن السبب الوحيد في عدم نشوب حرب مفتوحة بعد في شرق أوكرانيا هو التزام أوكرانيا بضبط النفس. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سلمية وبترتيبات مينسك، ونحث روسيا على أن تحذو حذونا. واتفقنا في مينسك على أن تكفل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه. كما اتفقنا على أن تكفل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرصد والتحقق المستمرين للحدود الأوكرانية الروسية، وتوخي إنشاء مناطق

سأنتقل إلى نقطتي الثالثة. اتفقنا في مينسك على اعتماد القانون الأوكراني بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة المحلية في بعض مناطق إقليمي دونيتسك ولوغانسك - قانون بشأن المركز الخاص - وأن نكفل في إطار أحكام ذلك القانون إجراء الانتخابات المحلية في وقت مبكر في بعض مناطق إقليمي دونيتسك ولوغانسك. واعتمد البرلمان الأوكراني القانون الجديد في ١٦ أيلول/سبتمبر. ووفقا لذلك القانون، كان من المقرر إجراء الانتخابات المحلية في بعض المناطق في إقليمي دونيتسك ولوغانسك في ٧ كانون الأول/ديسمبر، وكانت تهدف إلى تحقيق الحكم الذاتي المحلي المشروع الذي من شأنه أن يستخدم الصلاحيات المعززة استخداما سليما، والانخراط في حوار وطني شامل وضمان إعادة إعمار دونباس، التي تضررت بشدة جراء الأنشطة العسكرية للجماعات المسلحة غير القانونية. وترفض أوكرانيا أي شائعات بشأن اتفاقات إضافية مزعومة بشأن هذه المسألة. ما اتفق عليه وقع عليه وما وقع نشر، بما في ذلك النشرات الصحفية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى النقيض من هذا، أجرى الإرهابيون الذين تدعمهم روسيا انتخابات غير مشروعة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لانتخاب ما يسمى برؤساء وبرلمانات الكيانات المعلنة ذاتيا غير المشروعة في مناطق معينة في إقليمي دونيتسك ولوغانسك. وأجريت ما يسمى بالانتخابات في انتهاك للتشريعات الأوكرانية والمعايير الدولية وبما يتعارض مع المادتين الثالثة والتاسعة من بروتوكول مينسك. وباختيار الاعتراف بما يطلق عليه الانتخابات غير القانونية وغير المشروعة في بعض المناطق من دونباس، فإن روسيا قد اختارت مرة تلو الأخرى أن تنتهك قواعد القانون الدولي، والمبادئ والالتزامات الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. اختارت أن تعمل في انتهاك لاتفاقي مينسك.

ونشعر ببالغ القلق إزاء نهج الاتحاد الروسي الذي يتمثل في استغلال حق الشعوب في تقرير المصير. ومرة أخرى فإن لديها

أمنية في المناطق الحدودية لأوكرانيا والاتحاد الروسي. أين نحن الآن من ذلك؟ قدمت أوكرانيا كل المساعدات اللازمة إلى بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا بغية الاضطلاع بولايتها بفعالية.

ولم يقدم المقاتلون الذين تدعمهم روسيا الضمانات الأمنية لموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع المناطق التي يسيطرون عليها، ويعملون على عرقلة اضطلاع البعثة بأعمال الرصد. علاوة على ذلك، ومن أجل إخفاء انتهاكاتهما، تستخدم الجيش الروسي أحدث التكنولوجيا الإلكترونية للتشويش على الطائرات بلا طيار التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأمر الذي يعيق جهود الرصد في المنطقة بالرغم من اتفاقات مينسك. كما رفض الجانب الروسي الانضمام إلى توافق الآراء بشأن التمديد المقترح لولاية بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموجودة عند نقطتي تفتيش على الحدود الروسية لتشمل جميع نقاط التفتيش الروسية على طول قطاع الحدود الذي يصل طوله إلى ٤٠٠ كيلومتر في منطقتي دونيتسك ولوغانسك.

وإذ من المقرر أن تنتهي ولاية البعثة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نحث الجانب الروسي على إظهار التزام واضح بالحل السلمي للأزمة في شرق أوكرانيا بالموافقة على السماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاضطلاع بأنشطتهم للرصد في جميع نقاط عبور الحدود مع أوكرانيا وعلى طول الحدود في المنطقة. من شأن ذلك أن يساهم في إرساء عملية تحقق فعالة للحدود تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو المتوخى في اتفاقي مينسك. ما السبب في وجود ذلك الاختلاف الصارخ في نهجي أوكرانيا وروسيا إزاء الدور الذي يمكن أن يضطلع به مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الحالة الراهنة؟ إن أوكرانيا منفتحة على عملية رصد ومراقبة تتسم بالشفافية. لكن روسيا ودماها ليسوا كذلك.

أولوية واحدة فحسب، كما رأينا في القرم، وهي أن تغذي النزعة الانفصالية وتحدث نزاعات مجمدة في الدول ذات السيادة التي تعاملها روسيا بوصفها مناطق ذات أهمية وطنية. لذلك لن تعترف أوكرانيا أو المجتمع الدولي بالاستفتاء غير القانوني في القرم أو الانتخابات الزائفة غير القانونية في مناطق معينة من إقليم دونيتسك ولوغانسك بغض النظر عن نتائجهما.

وقد أعربت القيادة الأوكرانية بالفعل عن قلقها البالغ إزاء انتهاك روسيا وزعماء عصاباتها الخاضعين لسيطرتها في شرق أوكرانيا لاتفاقي مينسك. إن الانتخابات غير القانونية والانتهاكات المستمرة لنظام وقف إطلاق النار من جانب المقاتلين، والزيادة الحادة في الإمدادات غير المشروعة للأسلحة والمعدات العسكرية عبر الحدود من جانب الاتحاد الروسي، قوضت بشدة عملية مينسك الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية. إنها تقوض أي ثقة في الأطراف الموقعة التي لا تلتزم بكلمتها. بيد أن كييف أكدت التزامها بمواصلة التقيد بنظام وقف إطلاق النار تماشياً مع اتفاقي مينسك، ودعت جميع المشاركين في العملية إلى الإسراع باستئناف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية.

ونسعى إلى الاستفادة من جميع الآليات الممكنة للتوصل إلى حل سلمي للحالة. وندعو روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى الاجتماع معا في إطار آلية حنيف من أجل توجيه رسالة واضحة وموحدة فضلا عن إعطاء قوة دفع قوية إلى الأطراف المعنية للالتزام على نحو صارم بنص وروح اتفاقي مينسك.

ومع ذلك، فإننا لن نرضخ لمحاولات روسيا فرض اعتراف دولي ضمني بزعماء عصابات الكيانات غير الشرعية في دونباس بدعوتهم إلى هذا الاجتماع.

ونواصل مطالبة الاتحاد الروسي بوقف دعم الجماعات المسلحة غير المشروعة؛ وأن يتقيد تقيداً صارماً على الفور باتفاقي مينسك بسحب قواته العسكرية وأسلحته من الأراضي

الأوكرانية؛ وإنشاء عملية مشتركة للجمارك ومراقبة الحدود؛ وإطلاق سراح جميع الرهائن الأوكرانيين الذين أسرتهم القوات الروسية ووكلائها؛ ووقف مناوراتها العسكرية التي طال أمدها على مقربة من حدودنا. وما زلنا ندعو المجلس إلى الاضطلاع أخيراً بمسؤوليته بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين من أجل وضع حد للعدوان الروسي ضد أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا أريد الدخول في مجادلات مع الممثل الدائم لأوكرانيا، ولكني أود أن أسترعي الانتباه إلى بعض الأمور.

أولاً، لقد قلت، وأكرر، بأن وقف إطلاق النار وتطبيع الحالة هما بطبيعة الحال من المهام الرئيسية، ولكنها تحتاج إلى الثقة. وعندما استمعنا إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو أوكرانيا في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر وفي الآونة الأخيرة، بتنا مقتنعين بأن كييف ليست ملتزمة بحل دبلوماسي للنزاع. ومنذ البداية، لم تُخفِ سلطات كييف حقيقة أن وقف إطلاق النار سيُستخدم من أجل إعادة تنظيم القوات ومواصلة الأنشطة العسكرية.

وفي إطار ما قلت، لا يوجد سوى حقيقة واحدة. وأود أن أؤيد ببيانين، الأول أدلى به يوري ليتسنكو، أحد مستشاري الرئيس الأوكراني، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قبل الانتخابات، على الإذاعة الأوكرانية. فقد قال:

”وقف إطلاق النار وتحقيق السلام سيعملان لصالحنا. مصانع الدبابات الأربعة تعمل على ثلاث نوبات. وقد أعيد صنع عدة مئات من المركبات المدرعة بشكل كامل ودخلت منطقة عمليات مكافحة للإرهاب. ونحن بحاجة إلى نظام وقف إطلاق النار

على أراضي بلدي ولا تهدد أوكرانيا. وهي لا تغادر بلدي. لذا فإن إثارة هذه المشاعر في مجلس الأمن، كما لو أن هجوما ضخما سيحدث على أوكرانيا، لا تساعد في المناقشات البناءة التي يتداولها جميع من هنا ونؤيدها نحن أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا ليدلي ببيان آخر.

السيد سيرغيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضاً لا أرغب في مواصلة هذا الحوار لأنه لا يؤدي إلى أي نتيجة. أود فقط أن أذكر زميلنا الروسي، مستشهداً بأحد أشهر الكتاب الروس، تورغينيف،

(تكلم بالروسية)

”هناك حقيقة واحدة لكل شخص. لكل فرد الحقيقة الخاصة به، لكن لا يوجد سوى حقيقة صحيحة واحدة.“

(تكلم بالإنكليزية)

المشكلة هي أن الممثل الروسي اقتبس كلام مستشارين اثنين لشخص ما، وأثار قضية الثقة. ليس لدي النص المقتبس، ولكننا جميعاً نتذكر أن الرئيس الروسي وعد المجتمع الدولي ثلاث أو أربع مرات - وفي المرة الأخيرة كان قراراً - بسحب تلك القوات. هذا هو سبب القلق الذي يساورهم إزاء ما يجري. إننا قلقون بشأن الجهة التي تأتي منها الأسلحة - من الجيش الروسي النظامي أم من جهة أخرى في روسيا؟ هذا هو السؤال. إنني أسأل عن موقف القيادة الروسية. لماذا، على الرغم من الوعود، ما زالت كميات ضخمة من الأسلحة والأفراد - حوالي ٤٩ ٠٠٠ شخص - متركزين على طول الحدود الأوكرانية؟ هذا أمر يتعلق بالثقة. كيف يمكننا أن نعود إذا فقدنا الثقة، إذا كانت القيادة الروسية - وليس مستشارنا لشخص ما يدلي بتصريح - قد وعدت وأخلفت وعدها؟

للحصول على المعدات عالية التقنية والمساعدات العسكرية والتمويل من الغرب.“

وقال ماركيان لوبكيفسكي، وهو مستشار لرئيس دائرة الأمن الأوكرانية أيضاً عبر الإذاعة الوطنية، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومرة أخرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر:

”عاجلاً أم آجلاً، سنضطرّ إلى الانخراط في أنشطة استباقية إلى حد كبير“ وأنا ”سوف نحتاج إلى ٣ أو ٤ سنوات لتسوية الحالة. نعتقد أنه يمكننا أن نكسب هذه الحرب على أساس السيناريو الكرواتي. في عام ١٩٩١، بدأت كرواتيا الحرب وانتهت في عام ١٩٩٥ نتيجة لنجاح العمليات الخاصة.“

وكما نرى، لا توجد كلمة واحدة عن تنفيذ اتفاق مينسك هنا، بل كل شيء هو عن نصرٍ في ميدان القتال.

وثانياً، لا تساعد بعض الأنشطة بطبيعة الحال في هذه الحالة من المنظور الأوكراني. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأمر الخطير المتمثل في تعيين حدود الأقاليم، كان قد تم الانتهاء من صياغة اتفاق بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً. وفجأة بعد ذلك في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبطل اللواء دومانسكي ممثل أوكرانيا، دون تقديم أي أسباب، اتفاقاً عُيّن بموجبه حدود أكثر من ٨٠ في المائة من خطوط القوات المتنازعة.

وأخيراً، وكما فهمت، طلب مني ممثل أوكرانيا الإجابة هنا والآن على سؤال عن سبب حشد عدة مئات من الوحدات والكميات الهائلة من المعدات العسكرية الروسية على الحدود الأوكرانية. أولاً، لا أستطيع الإجابة لأنني لا أعرف إذا كان ذلك صحيحاً، أو ما هي مصادر المعلومات المذكورة. فتلك أرقام مروّعة؛ وهي لافتة للنظر، حتى بالنسبة إلي. وأنا على استعداد للرد على هذا السؤال بطريقة أكثر تحديداً. يمكن الاتفاق على أن المعدات والقوات المسلحة الروسية موجودة

وسوف أقدم الأرقام للمجلس. إنها ليست سرا لأنها تأتي من مصادر مختلفة. يمكن لأعضاء المجلس إحاطة زملائهم وفق أي شكل مناسب لهم، لكن هذا ما لدينا من مجموعة متنوعة من المصادر. تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار اتفاقات الاتحاد الروسي طرف فيها، طلب معلومات روسيا ملزمة بالإبلاغ عنها عن تلك القطع العسكرية والحدود والمناورات. ما الذي تقوم به هذه القوات؟ إنها تُجري مناورات منذ شباط/فبراير أو آذار/مارس، دون إبداء الأسباب. هذا أمر يتعلّق بالثقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر الأمين العام المساعد المؤقت توينبرغ - فراندزن والسفيرين أباكابا وتاغليافيني على إحاطتهم الإعلامية، ولا سيما بالنظر إلى الوقت المتأخر من اليوم في كييف والمتطلبات منهما على أرض الواقع.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.